

B-134  
Vol-1





[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

[illegible]

الى ان يخص بجزء في المعاني والسيات فجلاوت العوم فمقد لا يجري الا الى السيات  
ولذا ذكر في تعريف المشترك ههنا اشترك فيه ههنا واساى على سبيل المثال  
ليكون امتناعه الى ان لا يشترط لا يجري في الحقيقة كالمخصص ولعن من جله بان  
ان قولنا كل علم كذا عام وانما في العوم عن النبي الذي هو باراد اللفظ لا من  
صفات اللفظ كالمخصص كالتأثير البهيم على احتمال المخصص في شرح المخصص  
العوم من على من اللفظ فافاض هذا اللفظ عام صدق على سبيل الحقيقة  
ولما في المعنى فاذ قيل انه عام على هو حقيقة تنبئ ثلثة مخرجه لو لم لا يشترط  
حقيقة ولا يصح انما يصح صدق حجازا فالشاهد الحجازي انه يعتقد حقيقة  
وقد وصف العوم للمعنى باعتبار شئ له لسان متقدمة بالمعنى فيها كعوم الغيب  
في البلاغ اعتبارا من فيها واعلم ان لم يترس لسان حكم الخاص لا من الحقائق  
فد بين الجمهور وكان من المشهور ان لا يترس لسان لم يترس لسان لم يترس لسان  
الترس كلفظ الثلاثة في ثلثة شئ وبتناول الاحاد المخصصة قطعاً على ان لا يترس  
من ثلثي وجوب الترتيب به والمراد بالقطع ان لا يكون في بعد احتمالات ثلثي  
لان لا يكون له احتمال اصلا ولهذا قيل حكم للثاني في حكم الثاني عساهما  
بعضه من غير ما يشاء والعام وهو كل لفظ يتكلم به من السيات لفظا او معنى  
المراد بالاستخدام الاستعمال وتخرج به المشترك والخاص وهذا ان في فصول الاول فلو  
اشترك في عظم سياتيه والمراد بالسيات الدلالات لا من المعاني التي يتناولها  
العام والخاص حتى يكون هذا احتمالا عن الثاني لا من العوم لا من المعاني  
كما وصف في شرحه والمراد من قوله جميعا من السيات ما هو في اللفظ من  
الحقيقة كما هو في العدد وعلى في المخصص ثم ان لم يقبل الاستدلال في خبرت العام  
فجاء على ان لا يشترط سبيل العوم في كل لفظ في المعاني فلو لم يترس لسان

[illegible]



كأنه لا يخص من الجور فيلزم أن يكون النسخ من قبل المفسر من المفسر كذا في النسخ  
الذي في حق من خلق المفسر ويرجى أن يثبت العام للمفسر من ذلك المفسر في الباقي  
سواء جازي على مثال أن يظهر المفسر في أي في العام بسبب تقليد أو تحليل  
للمفسر من أي الدليل المفسر أن كان معلوم الراد أو يثبت غيره أي  
المفسر من أي الدليل المفسر أن كان مجهول الراد قال ذلك المفسر من النسخ  
أنه كلام مفسر معتمد بنسخه فينسخ الحكم وإن لم يتقدم العام وبسبب الاستنباط  
بحكمه لأن حكمه بيان أنباء الحكم فيأورد المفسر من عدم دخول المفسر من  
بحكم العام لأن الحكم من محل المفسر فيحدث في نفس مفسر من وجوب  
الأصل فيما يتردد بين التبيين أن يعتبر بها ويوزن خطا من كل منهما لا يحل  
أحدهما إلا لكيلا في المفسر أن كان مجهولا أي متناوفا لما هو مجهول عند  
السامع من جهة اعتقاده فيبقى ولا يتغير جهالة العام  
كالناج الجور ومن سببه عدم اعتقاده بوجوب جهالة العام  
سقط الاحتجاج بالتعدي بجهالة إليه كافي في استنباط الجور  
في نسخ العام وقد كان تابعا بين طلابه في نسخ العام على وجه  
جهالة من رتب زوال اليقين من حيث العلم وإن كان متناوفا من  
جهة استنباله بوجوب تقليده كاهل الأصل في المفسر المستقلة في نسخ  
فيما في تحت العام التام الذي كره في أنه كره بالقياس في نسخي أن بسط العام وإن  
مجهول عدم استنباله لا يصح تقليده على ما مر من حكم المنافي في نسخ  
الاستنباط كذا ليس أيضا مستقلا بل بين له وصفت بغيره من العام  
على عدم استقلال المشتق في حكم المشتق منه والعهد لا يصلح في هذا  
المشتق بغير ما يجب أن يجهاله في نسخ المشتق في العام فلا

فخصنا به من ينكر فيه حيز جبهة بهذا الاختصاص الذي لا ينكره دليل  
 فليخرج من حيز العقل يعرف العلم في الجاهل أن المخصص الجوهري باعتبار الصفة  
 لا يجل القاموس عند الحكم بطلانها المعظم بها بعكس فتية الشك في بطلانها  
 والسلك لا يقع أصل العيني بل وصفه والمشارك أي المشترك فيه ذلك القوم  
 مشترك في وصف مشترك فيه وهو لا يرى مشترك في أي لفظ مشترك فيه وفي  
 وذلك اللفظ عند الاشتراك لغوي ولا يطلب أصله لاجل هذا ومعان  
 على سائر الزاوية من العيني أما من باب اللفظ فيجوز الإجماع على أن اللفظ  
 الدالة عليها فلفظ العيني فيجوز أن يجعل مشترك مع الاشتراك المعاني بأن يجعل  
 من غير شأنه أو معاني التمس والبيع والذهب والركبة والعين والصفة  
 من غير شأنه أو يجعل مشترك مع الاشتراك مع اللفظ المعاني بأن يجعل مشترك مع  
 هذا اللفظ وأما ما سبق بل لا يحد من العلم والجعل في الجاهل على  
 السبيل أي الإجماع فكان لفظ العيني مشترك للشافعي ولفظ البيع لا رافة  
 ذلك البيع مشترك في العيني مشترك مع المعاني ثم أنه قد يجرى بهذا القيد  
 وفي العلم ذاته كما قد يندرج في مشترك معان أو سائر حيز مشترك في العلم  
 سبيل النظام يعني هذا الاشتراك أنه لا يجرى بطريق البدق لا بطريق الترتيب كما  
 في العلم فانه ليس أفراد بطريق الترتيب ويحقيق المقام أن إرادة المعنى من  
 اللفظ الجاهل للفتنة منها أو تلك العلة قد يكون هو الموضوع في جسد ذلك  
 المعنى في جسد مشترك لو أمده كان الكل براد من جسد ذلك اللفظ لا  
 خارج منه وهذا هو العلم لا يعتزق لفظ العلم ولا يجرى بغيره إن شاء الله  
 هو الذي لا يكتفى بكون اشتراك العينية كافي في الاشتراك لا يجرى بغيره بل لا يجرى  
 إلا بغيره بل لا يجرى بغيره بل لا يجرى بغيره بل لا يجرى بغيره بل لا يجرى بغيره

[illegible]

في التوزيع انما هو في القدر والقياس على الشايع قدس حرمه لا يلزم  
 من الحكم على الصفة بعد التام ان يكون من اقسام التظيم فيقتضي  
 ظهور ذلك في بصره فما يجوز التظيم كما في اقسام بلع ما عرض له من التوزيع  
 في ما يماس من خواص الواحد وهو غير موضوع فلا يكون من اقسام التظيم للماصل الجدير  
 ان يوصف بل هو ملاحظ امر آخر ويجوز به انه لا اهل الحكم بالقياس وخير الواحد يستلزم  
 الحكم الى النفس لانه اقرب والقياس وغيره لا يحددهم من جهة الغير فاذن يقتضي  
 ان جهة هذا الحكم بخلاف الصيغة فيكون من اقسام التظيم صيغة واحدة وحكمه اى حكم  
 الماويل وجوب العمل به اى بالماول على احتمال العلة لان التاويل لا يكون  
 الا ما يظن وهو من غير احتمال العلة والشم الثاني من الاقسام الاربعة المذكورة  
 في جوه البيان اي في تفرق اقسام المعنى وما فيه بذلك التظيم والشم الاول  
 كما في تظيم التظيم نفسه بحسب ترجيح المعنى وتكرره وبهذا التظيم في نفسه بعد  
 التكرير بحسب طرسي المعنى للماسع وبهذا لانه لا يكتفى بكونه اظهرا  
 بل يوصف انما يكون بعد التكرير وانما تقدم هذا القسم على القسم الذي جعله  
 في التظيم ان طرسي المعنى بعد شرح الاستعمال الذي باعتبار القسم الثاني لان  
 طرسي التظيم الذي هو في نظام الافان اظهرا المعنى للماسع او لا وفيه عليه التظيم  
 على تقدم هذا القسم على ما يصفه وثيق الصلة قدم الذي جعله ثالثا على الثاني  
 في نظام الاقسام المذكورة ولما في الساج مع الاستعمال وفي ايدي جوه البيان اربعة  
 لانه ان التظيم من مقتضى ان احتمال التاويل لا ينافي في التاويل بل كان  
 طرسيه عتاة بخلاف مقتضى التظيم الذي لا ينافي وان لم يمتثل التاويل في كل اجتماع  
 هو الغرض وانما يمتثل في كل التظيم والظواهر في كل اى لا يوافق الا في بعض ذلك  
 من مقتضى الصيغة اى لاساسها وان كانت الالهي عالمها للالهي من جهة

[illegible]

[illegible]

على كل واحد من الاربعة الاطراف الاخرى الى الارض  
الاقليم في جميع الجهات انشده فيها على كل منظر منكم بلا خلاف وبلا  
الاول والحق فحينئذ حطرت بعض بقاع ما رآه النصارى في النجاشي فصوروا  
والحيلة فحشا النصارى فثبت ما انشده فيوما وعدم المشاهدة فحشا النصارى  
وحية ان كان ثمة احتمال فمن غلط الوجه لا يثبت في غرضه انما هو  
التفاوت عند التعارض لا فاق ولا فاقه ثم واصلواكم ان لا يكون ذلك في كل  
ما وفي الاربع من غير الجهات وفيه لم شيء وثبت كبرياغ فمن غير الاربع  
على الاربع يقول بل هو على الاربع على الاربع على الاربع على الاربع  
من كل من الاربع على الاربع على الاربع على الاربع على الاربع  
لوقت كل صفة من فعله يدور على اثنائه فقامها كما انما احكام  
الذكر في هذا وفيه في كل من الاربع على الاربع على الاربع على الاربع  
الاصالة متفاوتة في كل من الاربع على الاربع على الاربع على الاربع  
يكون القابل لان يصاغ من الاربع على الاربع على الاربع على الاربع  
وخطوة ولجان حطرات هو الاسم فان اصالة في كل من الاربع على الاربع  
الحقق قدس سره في هذا الاسم داخل في الاسم ان في كماله ان الاسم قد يكون  
في الاربع على الاربع وكان هذا نصيبا في كل من الاربع على الاربع على الاربع  
بعد ما في كل من الاربع على الاربع على الاربع على الاربع على الاربع  
في كل من الاربع على الاربع على الاربع على الاربع على الاربع  
الاقليم في جميع الجهات انشده فيها على كل منظر منكم بلا خلاف وبلا  
الاول والحق فحينئذ حطرت بعض بقاع ما رآه النصارى في النجاشي فصوروا  
والحيلة فحشا النصارى فثبت ما انشده فيوما وعدم المشاهدة فحشا النصارى  
وحية ان كان ثمة احتمال فمن غلط الوجه لا يثبت في غرضه انما هو  
التفاوت عند التعارض لا فاق ولا فاقه ثم واصلواكم ان لا يكون ذلك في كل  
ما وفي الاربع من غير الجهات وفيه لم شيء وثبت كبرياغ فمن غير الاربع  
على الاربع يقول بل هو على الاربع على الاربع على الاربع على الاربع  
من كل من الاربع على الاربع على الاربع على الاربع على الاربع  
لوقت كل صفة من فعله يدور على اثنائه فقامها كما انما احكام  
الذكر في هذا وفيه في كل من الاربع على الاربع على الاربع على الاربع  
الاصالة متفاوتة في كل من الاربع على الاربع على الاربع على الاربع  
يكون القابل لان يصاغ من الاربع على الاربع على الاربع على الاربع  
وخطوة ولجان حطرات هو الاسم فان اصالة في كل من الاربع على الاربع  
الحقق قدس سره في هذا الاسم داخل في الاسم ان في كماله ان الاسم قد يكون  
في الاربع على الاربع وكان هذا نصيبا في كل من الاربع على الاربع على الاربع  
بعد ما في كل من الاربع على الاربع على الاربع على الاربع على الاربع  
في كل من الاربع على الاربع على الاربع على الاربع على الاربع  
في كل من الاربع على الاربع على الاربع على الاربع على الاربع

[illegible]



[illegible]

[illegible]

لا يمكن كيان الرضا بالحقيقة الواردة في الحديث والاشارة فانه الرضا هو اجماع الامم حتى  
والداهم يستوفى جميع انراعه والى صلى الله عليه وسلم بن الحكم في الاستدلال  
فمنه عليها فصدرا ولا ينبا ويغنى الحكم فيها ولا يحتاج سلم كما كان قبل الياء  
قاله عز وجل منجى النبي صلى الله عليه وسلم من الدنيا طم سبن لنا العجز ولا نعبد له نسل  
ان يوقف على ما رواه ابناك اهل في هذا البيان حتى لا يكون له احد او يدرك ذلك والمعامل  
صدا في ايد ايم يحيى القوم بها والصلوات وض الحكم للثبات لما كان الحكم في  
الظهور بحيث لا يحكم عن التبديل كانه التثابة الذي هو في نهاية المقادير بحيث لا يقطع  
يرجى البيان مثالا له وهو في التثابة لا يقطع في المقادير كانه اصل الان مخرج القوم  
مختلف لوجاهتهم ولا يمكن في واحد منها ما يقتضيه المراسم وما لا يمكن في الوقت  
اصلا حتى سقط طبعه في كل واحد من هذه وجه الحكم التثابة التثابة  
فيه اي في التثابة اذ لا ياتي في التثابة في كل واحد من هذه وجه الحكم التثابة التثابة  
الان الذي هو في كل واحد من هذه وجه الحكم التثابة التثابة وهذا  
وهو في غاية الصعوبة والاشارة بين هذه الاشياء وعلى ما في المقادير  
في الارواح في الرجم بطلان ما يولد من الصلوات والاشارة في هذا الباب  
حقيقة لان من قال ان المانع في كل واحد من هذه الاشياء انه يعلم في كل واحد من هذه  
قال انه لا يعلم اذ لا يعلم حقيقة والحكمة في كل واحد من هذه الاشياء انما هي  
لما حصل بالبالغة في كل واحد من هذه الاشياء انما هي في كل واحد من هذه الاشياء  
التي لا يكون بالبالغة في كل واحد من هذه الاشياء انما هي في كل واحد من هذه الاشياء  
من لا يمكن ان لا يعلم في كل واحد من هذه الاشياء انما هي في كل واحد من هذه الاشياء  
التي لا يكون بالبالغة في كل واحد من هذه الاشياء انما هي في كل واحد من هذه الاشياء  
من لا يمكن ان لا يعلم في كل واحد من هذه الاشياء انما هي في كل واحد من هذه الاشياء

هو سواد العين وقاطع العين حيث انك في الوضع فبكون ضربا او بقرى اكنست  
 ان كذا وفي لواء الوجه المكونة للوجه لان ان لمستقل اللغوي من صفة  
 المكونة وكل منها ان ظهر الركنه فصرح وان استثنى فكناية فالحقيقة ان  
 يعني الفلاس من حق الشيء يعني اذ ثبوت وامامي المنرك من حقيقة الشيء احقده  
 اذا ثبت فيكون من اهل الحقيقة والشيء في موضعها الاحتمالي وانما للثاني على  
 البرهان طريفة وهو نقل المفرد كمن الركن <sup>في الامامية لان النقل بان جان التا</sup>  
 بان على الثاني ولو كان لفظ الحقيقة والباركيا اصل ومعين مع صيق عليه الركن  
 اهل الحقيقة في الحقيقة وهو وجه قول الحقيقة فبما صفة وكذا الباركيا  
 الاصل في الحقيقة <sup>انما</sup> بانها جارية من ايمان مثال اسم لفظ اريد به ما  
 وضع له الحق من حيث هو صريح <sup>في الحقيقة</sup> لان حقيقة والحقا  
 عارض لفظ دون الذي هو حقيقة لانك لا تستدق على الذي وعلى سائر اللغوي  
 الحق بجانب وضع اللفظ بعينه الذي <sup>في الحقيقة</sup> في الحقيقة لا تربية وهذا الذي هو  
 في الحقيقة <sup>في الحقيقة</sup> كانه ذلك التبين من جهة وضع اللغة من حيث هو لا في  
 من التا <sup>في الحقيقة</sup> لا في كانه من كونه كما على الصالحات من العلم في  
 في حاشي وبني اعطى السواد الامور غري فانه وقد غلب الركن عند الاطلاق  
 على الركن العامة لينة في الحقيقة هو الوضع من الامور المذكورة وفي الجواز  
 في هذه الجواز لا يتردد في الحقيقة ان يكون من غير ما ذكر في الشيء في جميع الامور  
 في الجواز ان لا يكون من غير ما ذكر في الحقيقة <sup>في الحقيقة</sup> في الحقيقة ان يكون  
 في جميع الامور لا يتردد في الحقيقة <sup>في الحقيقة</sup> في الحقيقة ان يكون  
 كانه في مكان الوضع وان كان محاذيا <sup>في الحقيقة</sup> وكذا الجواز قد ذكر في علمه ان  
 في العلم <sup>في الحقيقة</sup> كانه في كونه وقد يكون من غير الجبهة التي كانه في العلم

[illegible]

[illegible]

بالنظر الذي هو العلة وأنه لو انفصل الحكم بالعلة بوجوب الاستتار من النظر  
فيكون معنى انما العلة بين الشئين ما يصح الجواز من الجائدين وبعضها من جليها  
ولم يرد ان التفرقة في صحة الاستعانة ان يكون المستند له متصلا بالمستند  
ليجوز فيكون لازم معنى ان لا يرفع فكر الملتزم والذات اللازم لان في الجواز على ما عرفت  
على الاشتغال واللازم فرع من جهة ان اليه الانتقال مما كان اتصال الشئين  
يكون كل منها اتصالا فرعيا من جهة جواز الاستعانة من الجائدين والإجماع اشتغال  
بما يستلزم في الشرع دون العكس وان اتصال الحكم بالعلة من التسلل الأول لان  
المتصل بالاعتبار حكمها والحكم لا يثبت الا بغير مسالة العلة من جهة اشتغال  
الحكم بالحكم والحكم كونه منضم بالاعتبار لا بغير اشتغال بالذات مما هو في الأحكام فكان  
على ما ينبغي مقتضى ذلك على ما عرفت في الأحكام فكل ما يثبت ولا حساب  
على آية ولا إيمان حال العلة والحكم كونه منضم بالاعتبار من اتصال بين العلة والحكم  
فما استتار من الجائدين ولم يثبت ما يثبت واحد ولا اشتغال بشئ في الآ  
مراد في العلم بالعلم ولهذا لم يثبت الاستعانة من الجائدين فكلما في حق من قال  
ان اشتغبي عبدا فغير حرف شري فصلت عبدا بعد آية ذلك الفصل في اشتغبي  
البعث الآخر فحق هذا الفصل الآخر لوجود الترتيب وهو ان عبدا فغير شري  
لا اشتغبي ذلك الفصل البقي باقية مرة أخرى بان اشتغبي من الذي باعته فلا  
ولما يرفع السكوت في معنى لا يرفع ان ملكه هذا عبدا واشتغبي من الذي  
الآخر فغير شري الملك ايضا لا يرفع الجواز فغير فغير في غير العين في غير  
لا يرفع من الذي ملكه من الذي ملكه عبدا فغير شري من الذي ملكه  
الملك فغير شري الملك فغير شري من الذي ملكه من الذي ملكه  
الملك فغير شري الملك فغير شري من الذي ملكه من الذي ملكه

[illegible]



لما جاء النفع الى الأصل والعيب للحكم عطفت نفسه في قوله **فإن لم يكن من مذهب**  
**الملة من الأصل والملة من النفع دون عكبه** وهذا مستفاد من الأصل **فإن لم يكن**  
**من مذهب الملة من النفع** في حق إرادة الأصل بالنفع في حكم العدم **فإن لم يكن**  
**أصل من النفع** فلا يكون الأصل لازماً وتابعاً له فلا يلزم حكمه له لأن  
سوى المجاز على الموت على الانتقال من المذموم الى اللان مهمما لانها من بين  
السبب والسبب الذي هو ثابت من جاني واحد نظير اتصال الجلبة بالحقبة  
إذا عطفت على الجلبة الكاملة سائرهم خروخام فان الأولى جلبة ثانية لغيرهم  
والثانية لغيرهم لا فتقار الى الجلبة كقسطها لاسطة واراد العطف تعليل بقوله  
فقرضهم حكم الأولى ليج استلزامه في الخبر **فإن لم يكن** سبباً في الأصل  
لكي هذا القرض نعت بالمتن على الجلبة الناقصة لا فتقار الى الجلبة لاسطة  
بالنسبة الى الأولى فهو في حكم السوم **فإن لم يكن** في قوله **فإن لم يكن**  
مستفاد من الكلام اي الجلبة الكاملة على آخره اعلم ان قصة نصت على قصة أخرى ولافتقار  
كاملت وهذه الجلبة هي قوله فرقفت تعليل لقوله وهو نظير الناقصة لانها لكلام  
المتكلم في نفسه لا استفنانه عنه اي هو لا يستلزم كماله واعلم انه لما كان  
حكم الحقيقة ظاهر لم يترضى اي لم يزل جملته سبباً لحكم الحقيقة وقال وحكم الحكم  
اي ثبت بما اي سبي اريد به اي بالمجاز خاما كان المجاز لوجاهة كما اوردت  
هو اي ذلك للترقي حكم الحقيقة ولهذا الوجه بان الدم في المجاز حيث ان  
الصلح الزاكن في حديثه **فإن لم يكن** في خبره **فإن لم يكن** الدم بل الدم **فإن لم يكن**  
عاباً بما جملته اي الصلح بجواره لفظ الصلح تفعل اول **فإن لم يكن** في خبره  
وهو **فإن لم يكن** الحديث وقوله **فإن لم يكن** بان **فإن لم يكن** في خبره **فإن لم يكن**  
لأن **فإن لم يكن** فمقتضى ما هو المقام بين المتكلمين من انهم من المتكلمين

من الذي جبر بالظلال متساو المحل ستر بالظروف هذا فاعلم ان الظلال  
 حكمة للنفق بالاجزاء وان الزاد ايجله مجازا يعبر عن ستر  
 المحل في الظلال هو ارم حين تحلى بلام الاستراق فيسأل فيسج ما يجله من الظلم  
 مجرور كما ذكرنا ايجله بلنظير يدل عليه يعبر في الحقيقة فيدل به اشارة وعن المحل  
 ان الزاد مجرور في غير الظلال ايضاً كالسبح وباشارة على ان الكيل هو العلة لان الزاد  
 الزاد من الصلح بالكمال يد صارت تقدير الكلام ولا ما كان بالصلح بالكمال  
 وايضا ان السج في ذلك اي عزم المحل وقال لا عموم للمجان لان ايجله من صروف  
 لان اصل ان لا يجوز سؤاله الذي الى غير من غير انما كانت في ذلك لان  
 بالضم الا انه يعبر بالوجه الى الجواز فمع ذلك الكلام على ان السج والضمور في شيع  
 بارادة بعض الاخر فلا يشك الكل كالنفق وبقي هذا على ان المجاز مجرور في انما  
 يكن نفقي لفظ يدل عليه حقيقة اعلم ان صاحب الترتيب قد كتب هذا الترتيب  
 لبعض اصحاب الشافعي وقال صاحب الترتيب فيقول بغير علم المجاز ما لم يحدد  
 في كتب التافهة وهذا اي القول المذكور باطل لان المجاز موجود في كتابه  
 نقل واحد اعداد ام لا واما المتن والتلذذ فيقال جملته من ذلك فليدفع به على  
 عن الجواز والضمورات فكل كان المجاز منزهة بالمتن الذي اراده المنضم لم يصح ويرد  
 في كلامهم ومنه على ان هذه الضرورة لا تستلزم الجواز الثاني لا اوجه في ان ذلك  
 هو في المتن ولا منه غير قابل لعمدة اخرى اذ المتن المجازي ليس له حقيقة فلا  
 اراده الا بالظلال والحدود لا يجوز الحكم اذ المتن بالحدود كالحدود او بالحققة  
 بمقتضى ما تضمنه الكلام من الحقيقة فيه كان مع المنضم فعلم انه ليس بمضروب في  
 الذي اراده ويمكن من هذه كلام المتن بان يلزم كل كلام المنضم على ان اراد ان المجاز  
 هو في المتن لا بالمتن بل بالظلال لان الظلال لا يحد للحدود من حيث هو لا بالحققة

الذي

[illegible]

[illegible]

منارة للسالكين على الامان والى الكشاف عن غيوب فضل الامانة كالمسند  
لشراح الحق حقيقة الى من حلق الحقيقة بل هو المثل  
بحر السرعة ههنا سبيل الحق الدم كذلك جويل بحر الاسم سبيله ووطئ  
بكلية انكسر اعتبار صور الاسم شهرة في حق الدم في الاستبان على الامانة  
في حق ابناء الابداء ولم يعتبره في الابدان على الامانة والاعمال في حق الجوار  
والجدار فيما اذا لا استقر اهلها في الامانة والاعمال في حق الجوار  
في الاستبان على الامانة والاعمال اعتبار الصورة ترك في حق الامانة واعتبار  
مفاد في حق الجوار والاعمال في حق الامانة لم يثبت الامانة لمع ان لا يثبت في  
صوره لان اعتبار الصورة بعد صور الحقيقة باللفظ الجليل في حق الحكم  
في حق الامانة من غير ان يثبت في الحقيقة وذلك في اعتبارها في الحقيقة  
انما يلحق باللفظ دون الاسم لا يثبت في حق الامانة ووطئ الحقيقة  
ههنا الابداء فلا يثبت في الابداء لانهم لم يثبت في حق الامانة واعتبار الصورة في  
اثبات الامانة لمع فان قبل فدا فدا اي علمنا جميعا في حق من حلق لا يثبت  
فد في دار الامانة ولم يثبت في دار الامانة لم يكن له بينه وبين الحق في الملك  
الى حق الدار المحركة والعلوية الدار الهادية والامانة الدار الدار الدار الدار  
الحقيقة والجدار لان الامانة في حق الملك حقيقة وميزه جوار على صحة  
التي في حق الملك بعد خصه منه ويثبت حلق على ان يثبت في حق الامانة  
لا يثبت فدا في دار الامانة في حق الملك اذا يثبت في حق الامانة والاعمال في حق  
الامانة في حق الامانة في حق الملك في حق الامانة في حق الامانة في حق الامانة  
حقيقة انه وضع النظم في الدار التي في حق الامانة في حق الامانة في حق الامانة  
وضع النظم في حق الامانة في حق الامانة في حق الامانة في حق الامانة في حق الامانة

[illegible]

الموتى من الفناء والموت حقيقة في التبريد المسمى يوم الجمعة وهو ما لا ينفك  
على الميتة جواز في البين ولهذا ثبت ثبوتها على قولين  
بين الحقيقة والجواز فلهذا وضع القدم جواز من معناه معناه في الجواز  
في هو يتم الكلي واصطف الدار جازها أي بلا صفة نسبة الكلي بل لا صفة  
فان الدلالة لا تنجز الاصل بل هو من شأنها الا ان الكيفية تكون حقيقة وظاهر  
وقد يكون دلالته بان يكون مسلم فيمكن من الكسبي فيها فيصير بالاصل في الدار  
المعدومة سواء كان جزءا كان فيها او لا صرح به في الحقيقة وذكر معنى لانه  
ان لو كان من حيث كان فيها لا يستحق القطع بالنسبة اليه بغير غيره في الحقيقة  
الحوان اي في العوريتين فيدخل في عزم الدخول في الركوب والمشي والمشي في عزم  
السكنى الملك والاحارة والحرارة وهو اي اعتبار عزم الجواز من انظر اعتبار  
فيها وقال عنه مبرورم بشدة فذلان ولا يحسب في تمام ذلك لعلنا انما  
عنده فان هذا بغير من العلم بين الحقيقة والجواز فلا هو لان حقيقة البرم  
واطلاقة على التليي عازا لانه ليس صحيح فيها حقيقة في عزم قيل في الجواز  
لان اليوم في قرن بفضل لا يندرج على الوقت مطلقا في الوقت مما يدخل فيه  
الليل والنهار والجنس في الاستدلال وعدمه هو الفصل الذي يتلوه في اليوم  
كجزء من يوم يقدم فكان لا الفصل الذي أضفت اليه اليوم تقدم فكان لان  
اليوم حقيقة في النهار فلا يدخل عنه الا وهو عذر وفلان في الاصل  
المذكور في اليوم فهو كذا في الفصل المنسوب للوقت ان كان يومه في الفصل  
دون ذلك في الوقت سيارا في هذا اليوم في الوقت الذي هو في الفصل  
جاء ما يدعى في الفصل في الساعات في الفصل انما  
البرم على منصف من النهار انما لم يندرج في الفصل في الاصل في الاصل

[illegible]



عقود  
على

الامر السخى بل انهم زعموا النور ينتبى بحسب النور ولا يورث على العبد  
ان كونه يبعث نوراً على النفس والشرع يعطيه بغيره  
الشرع للزبيب فافهم الشرع مع قوله امتناعاً بقصد انهم يقصدون من حكمه الياس  
اي كمال الحقيقة والمجاز ان العمل بالحقيقة متى كان له ما يمنع من ان يكون  
للسامع سقط العمل بالمجاز بل هو ان اللفظ بين الحقيقة والمجاز يوجب العمل بالحقيقة  
الا ان هذا دليل على ان كونه مجازاً في هذا مذهب السامع وتجنب العمل بالان  
اللفظ اما السهل في الحق للحقيقة والمجاز هو مجرد مجاز ولا يصح قول السامع لان  
المستشار وهو المجاز لان اسم المستشار هو الحقيقة وهو المستشار في كل حال  
لكي ان الامر من ارادة الحقيقة فقال فان كان كاه الحقيقة مستعداً اي لا  
يريد العمل بها الا بمقتضى كانه اذ حكمت لا ياكل من هذه الخلة البين لما فعل في  
وبما انما يمكن ان في لا يوجب فيكون قد علم الكلام ان العمل من هذه الخلة و  
الكل ما مستعد لا يشترط الا بمقتضى ان يكون في ينسب العمل اليها او يكون في ارادة  
كما انما مستعد لا يصح قدره في ذلك بل في موضع القدم يمكن ان العمل اليها لا يستعد  
لكن هو ارادتها من هذا اللفظ صير الى المجاز جزاء لان وعلى هذا الوجه  
حيث ذكرنا ان في الحقيقة للفتنة والمزجوة أيضاً بل المجاز قلنا ان العمل  
بالحقيقة لا ينافي ان العمل اجل وكذا في الحقيقة بل لا يضر في العمل  
لي يطلق المراد من هذا الاستبان ويقتضيه على وجهه لانه لا يضر في العمل  
انما هو ان العمل في كل وقت اي يوسره او يوزر الشاغل في العمل  
والمراد من مقتضى ان كان مستعداً ان العمل بالحق لا يضر في العمل  
اي ان يكون هذه الحقيقة ومقتضى ان العمل بالحق لا يضر في العمل  
اطلاق الامر في الحقيقة في الحقيقة من القوة يجب ان العمل بالحق لا يضر في العمل

على القول ان الاكل في بيت عند المنصورة بعض الجواب فيه خفي عن هؤلاء  
 ولا يحار هذه <sup>بما</sup> الحقيق وبنه نظر ان الجواب ليس عبارة عن مجمع الاثر  
 بل مرجع الى من اهتم الصارق على من واحد منها في الاول ان يدرك او الكلي  
 الذي يطلق ان المنصورة ان كانت عبارة عن الجواب الشديد بغير الاستحسان  
 في الثاني وان كان عبارة عن مجمع الجواب وان كان كاف لمدلة في الاول وان كان  
 ذلك في الحقيقة او حقيقة للمنصورة او حقيقة كلام كل الدال عليها بصحة  
 شرعا لان التبرك شرعا مما يجرى به الكبر في ذلك الملك هو الجواب المطروح  
 في الثاني هو صفة تلك الحروف الدورية حقا لا يملك الاستحسان شرعا في كبره  
 بما لا يملك الجهر شرعا في الحقيقة الجهر شرعا عند الحقيقة الجهر شرعا  
 لان الظاهر حال السلم الاتع عند لديه ثم ان صحة الاستحسان هي اسبغية  
 وجوه في عدم الجهر والمجهر شرعا هو الاستحسان على التفسير فلا بد ان يتبين ان الاستحسان  
 الاستحسان هو الاثر ان من حدث لا يكون هذا الشيء لم يفتقد حلفه بزمان ضياء  
 حتى يركب بعد كبره حثت والاصل فيه ان الذين مني عقدت على اني يوصف فان  
 ما داموا الى الذين يتقدم به سكر كان اوصافا اخر ان عن الاثراء كما اذا حلف  
 في كل خطا او خطا الرطب يتقدم بالوصف حتى لا يملك بعدا بغير لا يفتقد لان  
 الوصف هو ان لا يملك لمن يضره اكل الرطب وان لم يضره داعيا الى الكبري كما كان  
 فيكون يتقدم به لان الوصف بعينه متصورا باليمين لان الحرف المحلف  
 حلفه في حثه بطلب اليقين فوجب اعتباره في حثه في حثه لا يملك الحث  
 على كل من يفتقد وان كان اطلق حثه في حثه لا يملك حثه في حثه  
 ما اوصفت كما ان الاستحسان لا يملك حثه في حثه لا يملك حثه في حثه  
 لا يملك حثه في حثه لا يملك حثه في حثه لا يملك حثه في حثه لا يملك حثه في حثه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المعجب

[illegible]

[illegible]

من جهة خارجة من حقيقة سمائك او هو المبدأ المظهر الموقر شيخنا واخوه  
 من جهة متجاذبة بانه حيث ذهب الى ضرورة ان الانسان مخلوق ان لا يصره  
 ان يصره بعد ذلك ولم يبحث او قد يترك الحقيقة بدلالة بيان الظن  
 كافي وقد تم فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر انا اعتدنا للظالمين  
 من اجل هذا الكلام حقيقة في التخيير يكون لكل واحد ان يختار ما يشاء  
 من الايمان لكن قوله انا اعتدنا فرسنا حجة عن ذلك كمن لا يصدق على  
 الايمان بما دون هذه القرينة فقل خارج عن هذا الكلام الموضع للتبيين  
 وكذا كل من الاربعين في التخيير والاكابر لا حقيقة اذا لم يخص الايمان  
 من شاء وكذا الكفر بدلالة العقل وبقرائنه انا اعتدنا وقد يترك الحقيقة  
 بدلالة القطع في هذه بان يكون اللقطتنا ولا افران لغو على سبيل  
 الوضع لكنه يقتضي البعض نظر الى ما قلنا شئنا فله كما اذا خلعت لا بكلها  
 ولا يتركه فكل لم السلك لم يحسن التماس وان كل من يقتضي حجة لدخول  
 السلك في عدم العلم انه لم يصفية لكنه يخص بدلالة الاشتغال في عدم تركب  
 هذا اللفظ يدل على استقامة والفردية في التمس القتال اي اشدي الحجة الواقعة في  
 عدم التمس بهذا الاسم فلفظ فيه باعتبار تولد من الدم الذي هو في اخطا الطهر  
 في هذه الحجة السلك ثم لا يركب لما عاش في الماء وتلويح الذبح لحكمة فكان في حقه  
 من حيث التمس فكان صفة الاسم الى ما له قوة اقل من صرفه الى ما فيه  
 من حيث كان الاسم حقيقة فيه وهذا الذي يجب على الاستماع حقيقة  
 وقد يمتنع الخارج الحق في هذا الاسم مع كون الاسم خروا اسما له والذات  
 ان شاء الله تعالى في عدم جرد الاسم فله كونه شهادا الذي هذا امر الواقع  
 في الايمان حقيقة في عدم جرد الاسم في هذه السلك بالحق والاشهاد



[illegible]

المصباح على كل من ادركه نبيه وما الصريح في الحقيقة المخاص والمراودة من  
 المراتب ظهور تاماً بالاشتمال وروايتها الظهور انما عن الظاهر لا طريق اليه  
 تام وبلا شتمال عن النص والمفسران طرورا بما يظهر من النقطة بالاشتمال  
 من كون النص المحقق وذكر في النص بعد ما ذكر في الصريح والكتابة نقل للمفسر والحكم  
 دخل في الصريح وقال في التاريا القبيح في الظاهر المراد به ظهوره بما حقيقته  
 كان به مجازا وقال في شرحه المسمى بمجانب الاسرار في غير ما بدأ به في  
 لغير عن النص والمفسر وايضا اشار في اليزان الى ان الفخ تراه لذلك في  
 القضية عليه اذ هذا التقيد في بيان وجوه الاستعمال ويجعل الحاجة الى هذا  
 التبدل ان تام الاكثارات يحصل بالتفصيل والتفسير كما يحصل بكثرة الاستعمال  
 على هذا يدخل النص والفسر في التعريف ولا يدخل الظاهر في ذلك وفيه الظهور  
 اليين بل مجرد الظهور بالمسأل القاضي في الزيد ونسب الابنة ولكن استرطو لا  
 اصح بدلا له مورد القضية ثم ان المصباح يذكر تعريف الصبر في قوله تعالى ان صبركم  
 صبره كافرناه وقد اورد في قوله تعالى ان صبركم كافرناه وقد اورد في قوله تعالى ان صبركم  
 الى ان ساقى افراده مستثناة كما استثناه عناء وقد اورد في قوله تعالى ان صبركم  
 جميعا فخصه باللسان ويطعننا للظاهر فنقل قوله بك والتمسك ووجه وجده  
 اي حكم الصبر على الحكم بعينه الكلام وقيامه الى الكلام مقام مقامه في التيقن  
 في مقام الادراك انما الفرق مقام المستثناة بحيث لا يثبت اليها بل في الظاهر  
 من حيث التيقن في ذلك فمعنا المظهر اليه فليس العبد في الاشياء المراد  
 كان حقيقة ارجاز من خبره في ذلك المصباح في قوله تعالى ان صبركم كافرناه  
 سريع من الزيادة اي انه في قوله تعالى ان صبركم كافرناه في قوله تعالى ان صبركم  
 في قوله تعالى ان صبركم كافرناه في قوله تعالى ان صبركم كافرناه في قوله تعالى ان صبركم

ظاهره اي قوله من حيث اللفظ الاستدلال على ان اللفظ لا يدل على كونه كناية  
وعليه استدل المراد بالاولى ان اللفظ لا يدل على كونه كناية ولا على كونه  
مراد وذلك اي كناية عن كل الجاز اي نظير الكناية للزمان قبل ان يميز  
فانه قبل هذا وجه آخر في استدل المراد به فيكون كناية ويعلم ان المراد بالاولى  
في اصطلاح الاصول غير ما اراد بها في البيان لانها عند اهل البيان لا تطلق  
في معناها الموضع له كناية عن كل ما يتعلق به اللفظ والقي والصدق والكذب بل  
تقتل في كل موضع فيكون مرادها الصدق والكذب والقي والاثبات و  
الكناية عندهم حقيقة وقد يدرك في مثالي للمعاني فيراد بالحقيقة الصريح  
شما وهذا معلوم من المتنازع وغيره وليس فيه جمع بين الحقيقة والجاز وانما المتنازع  
في مرادها لذات الصدق وهو متنازع في كناية وقد جعل الرباب الاصول كناية  
شاملة للجاز وعرفه وعلم من هذا وجه ضعف كلام القاص الحق من ان الكناية  
لا يشاء في ارادة الحقيقة بل لفظ او ان شئ الكناية على الاستدلال من اللزوم الى اللزوم  
لانهم جميع على عدم التفرقة بين اللفظ والصدق كاعتق ولما ورد علي بن ابيهم  
في كناية وهو استدل المراد انكم جعلتم مثل انهم بنو بكة كناية  
الطلاق من المراد منه ظاهر معلوم احباب عنه يقولون في لفظ البيان واللام  
فيها كناية عن الطلاق مجازا بحقيقة بني لفظ الكناية غير متعلق في معناه الا  
فيها اي من حيث كناية على معنى المعاني ولا يكون الكناية كذلك ثم يرد  
انهم من كناية على معنى المعاني انما لا يسمونها فيها اصل للكناية في اصطلاحهم  
الطلاق عليها مجازا بحقيقة كناية عن الطلاق لانها ثابت فيها اي في بني بكة  
لانها ثابتة اي بذلك التي وتدل على ذلك لانها ثابتة اي في ذلك المعنى لان  
الطلاق على البينة ولا يلزم ان يكون المراد منه كناية عن الطلاق

[illegible]

کتابخانه  
انسب

نكره ما علة بنفسها من ان يجعل كناية عن العوض جعلنا ما الى غير  
الا لفظا بل من غير معنوية لا معنوية كاي دل عليه مما ينه لان الفعل يوجب  
جبايتها او الحقيقة اولى الارادة ما لم يقرب صاروا ولا يحد له ذهب على  
بنها في وقاب الثاني في الواقع بها طلفات رجمية وهو يثبت في حد ذاته  
ان سورة الا في قول الرجل اعزب ان شئنا ومن قوله جعلنا ما بواين ان  
بعضه الى بعض في الكليات الا في المعنوية وكذا يستدري وليت واحدة  
الواقع بها رجحان حقيقته اي حقيقة هذا القول للحساب يقال اعتد  
مالك في حجب صدر مالك ولا اقر بذلك اي الحجاب في التامح لوقى  
قطعة فلا يمكن ان يجعل ما لا ينفك لحدوثه الا لفظا المذكورة فانها علة  
بنفسها ولهذا جعلت بواين اعزبت ولا اعتدوا بحتم ان يرد به ما يندرس  
الاقراء كالنعم والعهدهم والديانين كالجمل ان يرد به الاقراء فاذا نرى الاقراء  
هذا الالهام بالنسبة وجب اي يثبت به اي بهذا اللفظ الطلاق بعد الدخول  
في قوله الاقراء في قوله ان كوجب هذا الاقراء يقتضي سابق الطلاق  
للامر والضرورة ترتفع بالثبات واحد بدون صفة التميز فلا حاجة للاحتمال  
وضفا انا صلا فلذلك كان الواقع به واحدا رجميا ولا ينع به الا كقول  
نوب وقبل الدخول يجعل هذا اللفظ شعرا محصا عبارة عن الطلاق لا  
الجملة لا يخطئه وارتفع حقيقته الا بمبدأ لا قراء ليقول مثلا الالهام لان  
اللفظ غير الدخول بها لا يوجب القدر فيكون حجابا رجميا للطلاق لا يبرهن  
ان يطلق لا يخطئه ان يطلق ما بعد الدخول فان النقيض في حجب  
في حجب الالهام من الطلاق بلفظ فكان صراحة حقيقة في حجب  
في حجب الالهام من حجب الالهام من حجب الالهام من حجب الالهام

[illegible]

ففتت به كل شئ عظيم او بطرفي حدثت النيات والعلل واليوت في  
الصناعات مقام النيات في وقت واحد وبمثل ذلك في كل  
الوقت واليوت واحدة وكل وقت ان ستره عندي او واحدة في كل  
وقت عليه حالة الطيف والوقت فاذن الالهام بالنية كان قوله است  
ولا لا في دليل على الصريح اي صريح الطائفي لا عاظم مجبه او مجبه  
ولا انزل في قطع النكاح فلا جعل من الترابين غلطات لغلا البتة ويجوز  
عالمه بنفسه على معرفه ويعلم ما ذكرنا ان كون هذا القول من الترتيب  
تفسيره على الامور ثلاثة فليس الخدوف الذي يستمر في رده دون  
علمه البيان ويعلم من هذا عيب للبحث انه يجوز ان يجعل قوله الا  
الرجل اعتدي استعماله على كون غزبان كنايةات مجازاتم الاصل اي الارواح  
في الكلام هو الصريح لان الكلام موضع للافهام والصريح قائم في الاصطلاح  
الكناية فيها صريح فصد من حيث انتم اول الكناية بتأويل الترتيب  
البيان في الكلام المذكور في النية او ما يقدم عليها من دلالة لفظ ال  
سابقين استعمال المدة والرد في وقت فظهر ان هذا التفسير بما اوتي  
الذي يدعى بالثبوتات مثل الحدود حتى ان القدر على نفسه ببعض الاسباب  
التي قد يرام بذلك اللفظ الصريح لا يسوجب العقوبة فلو لم يرام  
او قطعت الامور قبل تكثيرها او قربت بها وكل ما في قوله ما لم  
يجنبه اي لا يسوجب العقوبة وقت عدم ذكر لفظ الصريح والقسم الرابع من  
الاربع المذكورة في معرفة وجه الرزق او في معرفة ما في سبب  
اسباب لا الحظ في الرزق على الحكام في تنظيم عمل الرزق من اقسام  
التي لا في دون الرزق في الرزق على ما فيها او في كل من الرزق

وهو الرزق

[illegible]



منهم المني ظاهر الرضا حقيقة ارجاء الى جنة وعبد الله والراوس  
مستحق منها ما يكون مستحقا في الجلة سواء كان منهم ام لا كالمستحق في الجلة  
او غير ام لا فان فقد باللفظ افادة هذا الذي لكن لفرق تام مني حركا باحد الحكم  
منه لم يفرق بين الرتبة صار مقصدا اصليا لخواص غير السوء بل في حكمه  
من لارام المني كعدم الفقد او مع الخطي بين قوله نعم لان من الخطي من الخطي  
من التبرع ان الراد بالسوق فهذا هو الذي ذكر في الفهم كما في قوله نعم المقتراد لهذا  
الذين اسن حامين ديارهم وارادهم ليس سرفه لاجل بان فترهم بل سبق الكلام  
ليان ليحاط بهم من القيمة لهم ليع المقتراد المهادين وقتي اي هي هناك الكلام  
اشارة الى حوالى كذاكم ما خلف في كذا يا شفا لما الى الكفارة حين اسر له  
لانه ثم من منهم بالفقد وحقيقة الفقد نزوال الملك لا بالشيء وبقدر اليد  
عن المال ولهذا لا يبي بين السبل فيقتراد في الملاق الفقد طمع مع كونهم فترهم  
وامر ان يكونه بل على حال الملاك وان الكفارة يكون كذاكم بالاشارة بشرط  
الاحراز لانه لا الشافي من كذاكم فليان انه يجوز ان يكون اطلاق الفقد طمع  
بالجاء لفرقة فهو ان يجعل انه يكافون على المومنين جيلاد والراد السبل الشرف  
الطبي لان لا اصل من حقيقة ومعنى الآية في السبل من افتقر المومنين حتى يتكلم  
بكم جيلاد او المارد في السبل في الاخرة كما نقل عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الاية من قوله من قام به عليكم بينكم يوم القيمة وقد جعل البعض قرينة الجار لانه قد  
والله انهم فانه ان فقد الملك وليسب عنه بانها المقتراد ما كان لان في حال  
في الحقيقة والفقر على الجار مع المالك قبل فقد الاصل وهو قد جيلاد  
على ان العشر في الحقيقة هو الجار ومن المني الراد من هذا الموضع لانه قد جيلاد  
كذلك لانه لا اعتد للملك من اليقين ولا استفادة ولا راد العكس كما

[illegible]

في ذلك بل آتته التي جازي بها الراعي ويظهر المنفعة المأينة كالصبي  
المقتدر بالرجوب هو الاداء وان قيل في وجوب الاداء بالسرطان مع تمام السيرة  
فيما يجب ان لا يوجب الاداء بفان نفس الوجوب في اليد في ارفع لان الوجوب  
مستلزم من الشك في الاداء بالتي وجوب الاداء حياة عن جميع من اليد  
سواء في بها وبها على المنفعة من سيرة في اليد في اليد في اليد في اليد  
في الحالة الخاصة فلم يتم تلك الحالة في نفس الوجوب ولهم ايضا هذا  
واخراجها من عدم الي الوجوب ووجوب الاداء فالوجوب في كل منها صفة في  
آخر في تلك الصفة للمنع وفي الثاني صفة للايعان فالظاهر يجب عليه  
الصلة نظر الى وجوب السبب واهلية العمل في يجب عليه بالفعل وفي تلك  
الصفة بعد زوال الهندام ان يفعلها فلا يجب عليه بالفعل في يد زوال  
للمنع وجوب التفسير يرفع كثير من الشك في هذا المقام وانا قصد  
عين المالك في حقوق العبادات ان في بيان تقييد الحكم بحق الله ثم بيان ان  
الوجوب للعبادة ان لا يكون في ذلك المقام حصول سيرة في اليد في اليد في اليد  
المعنى ووجهه بالمال في وقت الفعل ولهذا لا اقل من وجوبه واحدا في الاستعداد  
ومن هذه التولية الى الوجوب الفاسدة ما ابي وجوبه قال ان في وجوبه  
الوجوب في كل حال وان كان في المطلق والقبول والحق في حالين مثل  
كفاة الفعل في غابر الكيفيات لان الله تبارك وتعالى من فعله فينا عطا  
فقد يرضى به مرتبة فله في كفاة العمل والعبادة في يد دون ذلك  
فمن في المطلق على طاعة الله في اليد في اليد في اليد في اليد  
لا يفيد الايمان بزيادة وجهه في مجرى الشوط في وجوب في الحكم في يد  
في اليد في المنع وهو كفاة الفعل منها ووجوب فيه في نظام

لا يملكها الا بالكتاب والحق حينئذ لا يملكها الا شرعت للسنن  
 بعد ما اشد في تقييد اليمين للطلاق في ارضه لا يطهر وهو التيمم لان كل  
 واحد منها له طلاق واحدنا لا يملك الطلاق على العبد وان كان في طلاقه  
 كونه في طلاقه بعد ان يكون الى الطلاق والتقييد واراد ان يملكه  
 التيمم من الطلاق والطلاق بالكتاب والكتاب في الطعام واحد للمالكين  
 منه واحد من طلاق كاشي والجاذبة اعني انظر واحد كان العمل به الى  
 الطلاق والتقييد لان لا طلاق يبي عن التيمم في على الطاب والتقييد في عن  
 التيمم بعد ما كان العمل به لا يجوز ان يقال واحد منهما في طلاقه فيمكن  
 العمل به واحد منهما لا يجوز ان يكون التيمم مفقودا للثبوت في حكمه فانه لا يمكن  
 في حكمه حادثة اخرى بخلاف الحكم الواحد في المازنة او اخره فانه لا يمكن  
 من الاطلاق والتقييد شيئا فان هذا يصح ان يكون الحكم الواحد في  
 طلاقه اسوة بتقيد ارضه في طلاقه في التيمم لانما انما اورد الطلاق في  
 الحكم من ان يكون الحكم الواحد او يحدده في الحكم الواحد في الحكم الواحد  
 وجب التقييد لآخره في الطلاق على طلاقه والتقييد على تقييد مثل اطمع جلا  
 في التيمم على طلاقه وان كان احدهما وجب التقييد لآخره بالثبوت او بالاستثناء  
 على الطلاق على التقييد مثل حق في رقة ولا تملك رقة كما هو ان الحكم الواحد  
 ان يكون خفيما او شافيا في الاصل لحل في الشافيا اما ان يكون المازنة او يحد  
 في الاصل الواحد فاختار للثبوت كما مر في المقال وفي الثاني ان يكون الاطلاق  
 والتقييد في السبب نحو ما في السبب فكتفوا عليه السلام اقول من كل من عود  
 في السبب واحد من كل واحد واسا في التيمم فكل واحد من كل واحد في السبب  
 انما هو عدل في الاطلاق لاجل في الثاني على افتقار كل واحد من

مسودة ثلثة ايام متتبعات كقوة العامة فيصام ثلثة ايام لا يشترط  
 ضرورة انما المطلق يوجب اجزاء غير التسامع لثبوتية المأمورية والتبدي بوجوب  
 اجزاء المتباعدة المأمورية والمطلق لا ينفق ان الحكم الواحد يجوز ان يكون للماسب  
 خضلة في الحكم في الاسباب وفائدة التنبية الدلالة على ان الحكم الواحد  
 يتجلب الصدقة عن الحكم بالمعنى المطلق وعلى حكم البعض القيد بخلافه  
 الحكم واحد في حادثة واحدة في ناسخ ان يجوز الصوم مثلا احلي صفة التسامع  
 وغيره من لان وجوب الصيام بمتابعة ياتي وجوب الصيام الغير المتتامة  
 لان وجوب القيد يقتضي عدم وجوب المطلق بالمعنى بل لان وجوب القيد  
 بوجوب عدم اجزاء غيره بالعدم الاحلي والمطلق يثبت اجزائه فيكون منها شئ  
 في ان هذا انه لو خصص حكم الوجوب اذ كان الحكم هو الجزاء لا الحق المتساوي  
 مما ذكر من البيان ويكون فائدة انه يدعي ان استحبابه كما في الاسباب فان  
 يجوز ان يكون الواجب لزمان مطلق ومبني على التخيير قلت هذا نسخ لوجوب القيد  
 من حكمه بغير ذلك القيد في صفة من القيد فكل امرئ من وجوبه من  
 فائدة المستظهر ان وقوعها من ان المطلق لا يجوز على القيد اذ هو في حكمه  
 فلا يمتنع ترتيب المراء التي ظاهرها في خلال الصوم لئلا علما او تسمية  
 نكاحا لا محالة اذ الجاهل في الدنيا عابدا من مبدء وجوبه بغيره لا يشترط  
 بالاعتناق لا يمتنع التسامع لانه يتألف من ثلثة وقال ابو بصير في كتابه  
 لابلات ان لا يمتنع التسامع الكل والافاق الا في وقت البعض قبل السنين و  
 اعتنا في وقت الكل بعده كان الامام اقول لا يشترط جوارها ان المأمورية  
 فتدبر الكل لا البعض وقد فاق ولو فاق في جملة الامام لم يتألف من  
 فاعلم انما شرط الذي هو خلاف الصوم والاعتناق من المصنف في





29

از این کتاب در هر دو نسخه که در این کتابخانه است در هر دو نسخه که در این کتابخانه است در هر دو نسخه که در این کتابخانه است



شيخنا رحمه الله تعالى في بيان ما في قوله تعالى  
 انه صلى الله عليه وسلم تصدقنا لما خرج من الحج للقاء المسلمين في مكة  
 بهذين كلاً من قوله صلى الله عليه وسلم لما خرج من مكة فاقطع اليدين  
 وراى يشق في يديه من ذلك السور والكلية الغدا فابدى وكان من ثم حتى يجد السور  
 وعقد اكل اللحم ان كان في ذلك اليوم من جملة الطعام له سبب خاص فذكره  
 مثل ما خرج من مكة ايام من اهل مكة فاما اربعون اربع خرج للجواب كالذي  
 الغدا بان يقول له الطاعى انما اخرجتني ويقره الدرعي واحد لا اخرجتني  
 اطلق في الغدا فقطعوه كلامه الذي سله على الغدا العواليه فخرجت في الغدا  
 من اهل الجليل على من خرج لوزن في معه بعد ذلك لا اخرجت وعقد اكل اللحم  
 الثالث فاما الغدا الدرعي على قدر الجواب فقال واحد لا اخرجتني اليوم زيادة  
 على ما مضى للجواب وبعدها اخرجتني فهو روض للفتان ومثل اني اللحم الام  
 فتن يا صبي الذي ذاق في الجواب سراً في الكلام لا تشق لخطاه بالاله  
 استمر في ذلك اليوم وكان من ثم جرد الجواب لما اخرجتني من مكة  
 يا صبي في ذلك اليوم ذلك الغدا الدرعي اليه اخرجتني اريد وقد ورنى في  
 الجواب صدق في ذلك الا ان اياه يحمل الجواب لا يصدر في قضاء لا يخرج  
 في ذلك اليوم على ذلك الحظ فخرج على قبيده بالغا الدرعي وفيها اي  
 الوجه الثاني ما فاقه فيهم اي يفتن اهل مكة من لا يخرجتني في مكة  
 ان كان في ذلك اليوم في التلم في الواجب في ذلك ان في الحكم قوله بعضهم في  
 قوله بغير الجواب وانما اخرجتني ان الرضخ في التلم في ذلك ان اخرجتني في  
 التي كدم وجوب الصلوة عليه فثبت في ذلك في قوله فانما اخرجتني لان  
 في ذلك من قوله في ذلك بين العطف والمطعون على ذلك في قوله في ذلك

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100.

Handwritten signature and text in Urdu script, likely a personal note or signature.

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



قال ما قيل في النزول التعلق استلزامه على محتمل الجواب لان النزول يطلق على  
 النزول وهو المصدر وهو الذي يكون فعله الفعل قد لا ينزل النزول بل هو من الاس  
 ومنها صيغة لا كما قال فان صيغة لا كما قال اي مخصوص بمناه من تقدير  
 التعليل وضع على محتمل اي مخصوص بل هو طلب الفعل والتمسك بالادلة والبرهان  
 لعدم لا يكون الا كما علمت في نسخة الاس فينبل الحاضر الصريح في نسخة الاس  
 ان هذا الاستدلال يحولان المدعي كما صيغة في نسخة الاس فينبل الحاضر الصريح في نسخة الاس  
 المذكور في الدليل يحول على المعنى للمعنى المعلم لكل احد واما الباعث على رغبة  
 للناس في الموضوعين فالتشبيه على ان الاختصاص بين لفظ الارض ومنه من الجانبين  
 وليس لهذا التعليل غير الوجوب حتى اركان له معنى آخر لا يمكن محضها للمعنى في النزول  
 غير محض بل هو احد من معنيها ويكون غرضه من هذا الوجه على ان ذهب الى اشتراك  
 في الوجوب والندب والاباحه وغيرها وكذا لا يوجد هذا المعنى في غير هذا للندب  
 يوجد في احد المزاويين في معنى الذي لا يكون غرضه على ان عدم اندية في  
 في الفعل يوجب ان يكون يوجب الذي على الفعل لا يكون في الوجوب في النزول  
 في الارض مخصوصا بالارض وهو وجه اي وجب له من جهة الجوهر لا الوام وقيل  
 في الوجوب بالندب والاباحه والتمسك به اشتراكا لفظيا وهو التعلق به لا شعوري  
 في وجوبه في الحقيقة الاول بالاشتراك اللفظي وقيل بالمعنى بان جعل  
 في الاول وهو يوجب الوجود من النسخة وقيل بين الاولين لفظيا لا حقيقيا في وجوب  
 الثاني وقيل في ان جعل حقيقة في الطلب مقول جملة من العلماء من ان  
 الباعث في الاول وقيل من الاستدلال بالبرهان دون الغرض الاول في النزول  
 في الحقيقة في الوجوب فقط وفي الندب فقط في الحقيقة في حاشية المتن  
 في وجوب حقيقة حاشية بانه لا وقيل حقيقة في اللفظ

لفظ  
 المعنى



في ان يدرك على صدره وقت كاعتك من كونه من اهل البيت على التوكل في  
بوره في الامداد والتمكين في الزمان والعمول ان يستقيم التكرار كافي في طلي مثل  
مجاز ان يقصد الى ان التكرار الان لا يراد الشئ به ما يستقيم فيها العمول التكرار  
في اوقات مختلفة فلهذا انقصر في غير البحث على التكرار على التكرار  
ان يدرك التكرار في وقت واحد لكن لفظ الفعل القوي من صيغة الجازم  
على الواحد الحقيقي والاعتباري فلا يتعدى لفظه اذ هو كقولهم واكبر من  
كثير ليس واحد بل ان كان مختصا من قوله اطلب منك الفعل بان يكون  
موجبا لتمام الاستدلال ولهذا لم يوجب التكرار ولا جسته قلنا في قول  
الرجل لا يراد طلي فقل انه يقع على الواحدة الغرضية والاشارة او لغيره شيئا  
لا يدل عليه التثنية في هذا القول لانه اي شئ التثنية وتذكير الصيغة  
التي هي على المعنى والنية اما قول في جملة التثنية لفظه لفظ واحد  
كاعتك وهذا اذا كانت المراد من التثنية صيغة جازمة لا جازمة لانها  
ان يكون مراد التثنية انه لان ذلك لفظه جازم على الواحدة لانه مضارع  
العدد من طرفي الجنب واحد لان الجنب من حيث هو واحد واعتباري  
الجانب من حيث هو واحد من الجانبين والافلاك جيب واحد من التثنية لان  
الصيغة في الجنب من حيث انه عدد ولهذا قلنا ان يكون في التثنية في طلي  
المراد في التثنية لان التثنية كل جيب طلاقا فندفع لما كان هو جيب واحد  
ان يدرك على التكرار والعددي على التثنية ثم انما المطلق عن الوقت الذي استقر  
ايران العمل به وقت معين فيكون الاول بغير تكرار بالكون وصدقه الفعلي  
والثاني وقتا مريضا والعدد المطلق دون العدد التكراري لا يوجب الامداد على  
المراد الصحيح من ذهب احصاياه واكثر احصاياه في صفة التكرار

في ان يدرك على صدره وقت كاعتك من كونه من اهل البيت على التوكل في بوره في الامداد والتمكين في الزمان والعمول ان يستقيم التكرار كافي في طلي مثل مجاز ان يقصد الى ان التكرار الان لا يراد الشئ به ما يستقيم فيها العمول التكرار في اوقات مختلفة فلهذا انقصر في غير البحث على التكرار على التكرار ان يدرك التكرار في وقت واحد لكن لفظ الفعل القوي من صيغة الجازم على الواحد الحقيقي والاعتباري فلا يتعدى لفظه اذ هو كقولهم واكبر من كثير ليس واحد بل ان كان مختصا من قوله اطلب منك الفعل بان يكون موجبا لتمام الاستدلال ولهذا لم يوجب التكرار ولا جسته قلنا في قول الرجل لا يراد طلي فقل انه يقع على الواحدة الغرضية والاشارة او لغيره شيئا لا يدل عليه التثنية في هذا القول لانه اي شئ التثنية وتذكير الصيغة التي هي على المعنى والنية اما قول في جملة التثنية لفظه لفظ واحد كاعتك وهذا اذا كانت المراد من التثنية صيغة جازمة لا جازمة لانها ان يكون مراد التثنية انه لان ذلك لفظه جازم على الواحدة لانه مضارع العدد من طرفي الجنب واحد لان الجنب من حيث هو واحد واعتباري الجانب من حيث هو واحد من الجانبين والافلاك جيب واحد من التثنية لان الصيغة في الجنب من حيث انه عدد ولهذا قلنا ان يكون في التثنية في طلي المراد في التثنية لان التثنية كل جيب طلاقا فندفع لما كان هو جيب واحد ان يدرك على التكرار والعددي على التثنية ثم انما المطلق عن الوقت الذي استقر ايران العمل به وقت معين فيكون الاول بغير تكرار بالكون وصدقه الفعلي والثاني وقتا مريضا والعدد المطلق دون العدد التكراري لا يوجب الامداد على المراد الصحيح من ذهب احصاياه واكثر احصاياه في صفة التكرار

بعضه من زمانه على انفسه من زمانه الى ان يعل على طنطه بل ان اذ لم  
تستطع للمعرفة وقد عاب الكسبي وبعض السافيه اللانة للمعرفة حتى يحس ان النسل  
في اوله انما كانت الامكان وحيثما انتهى ما سبق ومن انما لا بد له الا على طلب  
التمتع به غير كسبه بقي ومن زمان قريب او بعيد كاللايد للمطامني على زمان قريب  
او بعيد من الحبيب بالوقت اي الذي شغل اداء العقبة عنه بوقت معين فثبت  
بعضه ايام ثلثة لا بد له من ان يثبت في حصة ان يثبت سلواته او يعرف واحد  
بها واسان يثبت الوقت عن الحاجب فغير واقع لا بد تكليفه بالاطلاق من جعل  
الوقت الله فيه به طرفا للمربي اي زمان لا يحيط به وينقل من المولى في الفعل  
المحصل من الاذلة الى الابداد بهذا العدم كالحقيقة لها صلة للصلي من الامكان  
المقصود وهو بهما ان من لزوم وقوعه في جعل الوقت لتعريفه وشرطا  
للاذلة او لا يتحقق الاذلة بدونه مع انه غير اخلافي من ان الاذلة لا تكون في حصة  
شرطا للمربي ان يختلف باختلاف الوقت من جهة الاذلة والنقد لا يفتقر للمربي  
ولا يشترط الشرط من التجهيز الا لا بد من كون التي شرط التي شرط كون شرطا  
لغيره فلا بد من ان يكون قوله لا شرط للاذلة لغيره بعد ذكره انما كانت الوقت للمربي على ان الزمان  
شروطا من جانبه وليس شرط له وسما للموجب لوجوده للمربي اي لزوم تلك  
الحقيقة عليه حتى كانه التعريفه بالنظر اليه يسير من الله ثم على العباد بربط  
العباد من الجاهل الظاهر كالملك بالثري والتقدير على ان السب نعم الله  
في مشاغل العبادات باختلاف نعم الله ثم وهو لما منع التذم وقت الصلة الاذلة  
انه انما وقت الصلة يحصل من الاذلة او اذا في محله من ان في محله التذم  
يقتضي الوقت من الاذلة فكان وقت الصلة طرفا للمربي فملك من من الكون  
لا بد له من ان يكون زمانا يكون للمعرفة واقعا به وقد راد به حتى يكون

الوقت ويتبين بقصده كما يكمل في الحركات والادوار في زمانه على ان  
الوقت شرط لحدوث الادوار عدم اختلاف الموزون موزون في الوقت وبعده  
اختلاف صفته اذ هو وقتنا وبدل على ان التهاوت باعتبار الوقت فكان على  
الادوار والادوار الموزون مختلف باختلاف صفته الوقت فاحتمل في ذلك  
كما هو في الناقص في بعض هذه الامثلة السبعة كالمالك فيغير بغيره في بعض الصفح  
حتى يبرى محبة البيع وقدره في كل حال لا يصلح في كل حال ان يكون باختلاف  
السبب وان كان ان يكون باختلاف الظروف او الشرائط فان قيل الكلام في كل الزمان  
سبب الحرب الذي لبعده هو انه سبب للمزني اسبب عنه بان تغير الموزون  
الوقت علامة لكونه سببا لوجوبه ويقعد القبول الى فعل الادوار قبله لوقوعه  
فكان الوقت سببا وهذا علامة اخرى لكونه سببا وقد يقال ان استلزامه لظهور  
في كل حال لا يدل على ان يوجب جانب السبب كالشروط بل هو دليل على الصعود  
بمرتبة الزمان كما هو بين في بعض هذه الامثلة وسببها لا يقتضي الظرفية  
وتستفي السبب المتقدم اليها الى وجهه بقوله لا يملك في هذا النوع اي وقت  
الذي الغير لان لما جعل الوقت ظاهرا للموزون سببا للوجوب لم يستقم ان يكون كل  
وقت سببا لان ذلك لا يكون كل الوقت سببا بوجوب فوات الظرفية والاسبب فانه  
اما ان يوجب في السبب فيكون ناسبا لادوار عن وقته لانه لا اعتبار للسبب في زمانه  
فلا يخفى الوجوب الا بعد نزول الوقت فلا يصح الادوار قبله وهو باطل في كل حال  
او لا يملك في الظرفية واذا ثبت الصلوة في الوقت فيلزم تقدمه اي الادوار على سببه لا  
السبب في الحصة الى الوجوب والظرفية بالنسبة الى الادوار ولا خلافات باختلاف  
النسب اليه لا ياتر في لكان الا في موقعا على الوجوب الموقوف على السبب مستقيم  
فيما هو في زمانه ان يجعل بغيره اي معنى الوقت سببا وهو اي ذلك السبب

نقل به لا ارمكان اتصال الاداء بالجزء الاول من الجزاء الاول هو السبب لعدم  
 ان اتصال الاداء بقدر السببية على انتقال السببية الى الجزء الذي يليه الى الجزء الاخير  
 ان اتصال الاداء بقدر السببية على انتقال السببية الى سببها من غير ان يجرى الى الجزاء  
 الاخير من قوله وهو الجزء الذي آه لما رجب نقل السببية على الجزء الذي هو الجزء  
 الثاني من قوله ليس بعد الجزء جزء مقدر ان يكون القدر كالمعنى فوجب لا يقتضيه  
 على الاول وهو الجزء الذي لا يخفى ان هو سبب في ان لا بد منه شكوك والجزء الثاني  
 من قوله غير ان الاتصال اتصال السبب بسببه ولم يجر تقديره في غير السببية على السبب  
 قبل الاداء في جميع اجزائه المتقدمة على الاداء حتى لا يلزم انتقال السببية من جزء  
 الى آخر ولا يقتضيه على بعض هذه الاتصال به سببه لان ذلك اي تقديره على الجزء  
 المتقدمة يردى الى الحق اي انما هو عن القليل من الجزء المتصل الى الكثير لا بد  
 من ان القدر هو مطلق الوقت وما ان السبب فكل الوقت اي انما هو عن القدر  
 كونهما من زمان من زمان من القليل الى الكثير لكن لا بد من ان زمان العبرة بالزمان  
 عن العمل بالاصل كما ياتي في الاصل في بعض الاوقات وليس مطلق الوقت سبب الحق  
 مطلق في من الكل ولا يقتضيه لاداء العمل الكل فلا يكون انطلق سبباً وليس الجزء  
 الاول سبباً للسببية ولا لما وجبت للصلوة على من صار اهلها في آخر الوقت  
 ولا في الاخر ولا لما هو الاداء اول الوقت ثم كذلك اي كما يقال السبب من الاداء  
 سبباً على ان لا ينفصل السبب من الثاني الى الثالث وكذلك الى ان ينفصل الوقت  
 بحيث لا ينفصل الاداء الفروض عنه فزاد والجزء من وقتها اجزاء الوقت عندنا  
 بان كل واحد من السببية وانما ياتي بالانسان في الجزء الاول ولا بد من ان يكون الاداء  
 هو الذي يقتضيه السببية فيه اي في آخر الوقت لما اي الجزء الذي اي يصل بذلك  
 السبب من السبب في الاداء وهو الجزء الاخير اذ لم يبق مدمماً اي جزء من السبب



[illegible]

ما قضا بان مر

[illegible]

قصہ

والحق من جهة **الاعتناء** على العمل على وجه السرعة من غير محالة  
 في وقت الحاجة أو عند الوقت من الأداء لا يجب بقاء أي من الوقت <sup>الزائد</sup>  
 الدمية إلى إضافة إلى المدة وعلى جهة الاعتناء مع السمية في التجميع من أن  
 من العمل في وقت الضرورة النافعة للمنافسة عن كل الإجراء موجب العمل  
 بالحق ومن سبب على الوقت ولا فائدة فيجب الواجب بصفة الكمال على وجه  
 سبب في كل وقت بالاعتناء ذلك السبب بصفة الفقدان بأن بصفة  
 في المراتب الثلاثة المذكورة وفي وقت الطمع ولا يخاف والوقت يترتب على العمل  
 فان لم يتدبره لا يجمع قصا وهي تلك المراتب فان قلت السبب هو كل وقت  
 بأمر بصفة بصفة فبصرف الاعتناء منه إلى جهة الواجب فينبغي أن يكون  
 الاعتناء في الوقت لك أن قصا بصفة المصالح الواجب سببا في الذي تترتب بصفة  
 لا نقصان الوقت ليس باعتبار ذلك بل باعتبار كون العمل به تشرع في الكثرة  
 ولا يعني حاله من العمل في تلك الحالة وحيث سببية فكان الجواب بأن  
 كماله ولا يجب الاعتناء كما لا يعمل من سائر أفعال عصره كذا لا يمكن العمل لا يذ  
 ويظهر من ذلك أن ما ذكر في شرح الوفاة من أن المبيع قصا للمالك عند العصر لا  
 الغوب ليس هو على الصحيح إلا المبيع بعد العصر قبل غروب الشمس وإلا بعد فلا  
 يجوز الاعتناء وإن كان قبل أن يصلي العصر صح به الربط ويمكن أن يقال معنى  
 قوله **بغير الاعتناء** بعد العصر لا يصح بعد صلاة العصر إلى وقت زوال الوقت  
 وهو وقت غروب الشمس بعد صلاة العصر لا إلى الغروب ويكون وقت غروب الشمس مستقرا  
 بمرئيه ما ذكره كابن سريج لا يصح العمل في ذلك الوقت وقد ذكر في بعض شروح  
 حصة الوقت عند زوال الاعتناء به هذا اعتناء من عدم جواز الصلاة وقت الغروب  
 لأن العمل في وقت الغروب يجوز من غير إكراه في أمانه وإنما الكراهة في العمل

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]

[illegible]

الكلمة

35

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]

[illegible]

وقد غلبت فيه مصلحة من سئل له العيب وجب له العيب غير المنصوح به بالتمسك به  
 عليه . لما وجب القضاء فيه انما لم ينضم قولكم القضاء وجب بشئ وجب الاداء  
 ووجه انه قد عرفت ان القضاء ان الواجب لا يقبل بخرجه الوقت والقض بطلب  
 لا يقبل بخرجه من الواجب بالمثل ولهذا سمي قضاء الاداء وقيل البطلان المتعارف  
 يجب بالتمسك به . وكذا الخلاف يظهر في النقطة . فيجوز وجوب القضاء بهما على  
 الواجب للقضاء على المثل الى التذورات المبيعة فكل ما لم يلحق به قضاء بها المتعارف  
 لا يوجب له عدم وجوبه . وقيل بوجوبه في كل ما لم يلحق به قضاء بها عيانا .  
 من الصلة والصورة لا يخفى . بيان المنة في المنة ، المذكورة وذكر ابو النضر  
 وهو من يقول وجب القضاء بهما . فبما وجدنا في رسوم هذا الشأن ان ذراعا يصلي  
 في هذه اليوم اربع ركعات ففي كل ركعة يركع في التذورات القضاء واجب  
 بين الركنين نفس عند الغزير الاول بسبب قصره عن التذورات وهو التفرقة وعلى  
 القطب آخر التذورات الى الركن الثاني ومن الآخر الاول على ما ذكرنا .  
 ان استغفرت انما وجب القضاء عندهم لانما اذا قوت فكله التذورات ثانيا  
 لنزول قضاء فكل ما في هذا اذا قاتلها التفرقة بان مرجع او حرج في وقت  
 استغفرت يجب ان لا يقضي في كل الجذلات على هذا هو هذا فيهم كلام شمس لا يفتي  
 في التفرقة التفرقة عندهم وفيما اذا انذر ان يستكن شهر رمضان فقامت عنده  
 رتب احدهم يستكن هذا ان لا يلزم ان كان القضاء بالسبب الاول لما  
 وجب القضاء في هذه الصورة لانها انما السبب الواجب لها انما التذورات في الجواب  
 لان الواجب صورتها انما التذورات ولا يلزم فيها ولا يصح لانها انما التذورات  
 في وقتها انما يلزم انما يكون له في وقتها انما يلزم وجب بهما  
 في وقتها انما يكون له في وقتها انما يكون له في وقتها انما يكون له في وقتها

انما يكون له في وقتها  
 انما يكون له في وقتها  
 انما يكون له في وقتها  
 انما يكون له في وقتها

بصرف مقصور لانه الغير للثابت انما هو الاحتكاك وهو الذي بان صام  
بشكله في الاحتكاك في ذاته واجبا بكونه السبب الاول في ذلك السبب كان  
سببا للصوم لانه شرط للصحة الاحتكاك وشرط الذي يجب بحسبه لانه اشع ليليل  
الصوم هذه هي التماس شرط الوقت ويجعل المقدم بصرف الشرط اذا شرطه  
لا يجوز قصد اقله الفصل الاحتكاك عن صوم الوقت عاد شرطه لانه شرط الاحتكاك  
وهو الصوم لانه انما يحصل بان يجب مقصودا بالشرع الموجب للاحتكاك ولهذا يجب  
القضاء بصرف المقصود لان القضاء يجب بسبب اخر بوجوب قضاء الصوم الذي  
يجب بالفضل الاول وكذا قد مر في الفصل الاحتكاك انما هو الذي لم يفصل عن  
الصوم والاحتكاك جميعا بل من عن التمسك بالاحتكاك في نفسه هذا الصوم بقضاء  
الاحتكاك بصرف التمسك كما هو عليه في نفسه ثم ان شرط الوقت والاتصال في صوم  
التمسك يحصل ان يكون كل واحد منهما علة لا شاع لاجاب الصوم المقصود في هذا الاحتكاك  
وهو ان الاول هو ان في لبقاء خلفه فجزء الاحتكاك بذلك الصام  
لبقاء احتكاك الحنين وهو اذا لم يمسك الى الاداء للمنع الكمال ما يورد بالان  
حسب ما يوصيه بان يربي على ما اوى على الوجه الذي هو شرط الاداء الصلوة  
بما لم يرضه اعلم ان الصلوة للشرعة بالجماعة اما الذي يركعها بالجماعة وهو الاداء  
الكلل لا من هذه صلوة تروى عليها حقها من الرجاء والسنن او غيرها  
وهو الاداء القاصر عليه انما يتركه فاعقل المقترن الذي يرد فاداءه بغيره  
لثبات الجماعة لو يركع بالانفراد لبعضه فان كان بعضها الاداء فاداءه صائبا بشرط  
فاداءه بجمعه بالمقتضى في التنبيه على انما هو الذي انما يظهر لو سجد بياض  
من المنذر والجهر في بحر مستطال ان حجة الله في حجة السور وعلى السور  
الذكر ادرك الصلوة على ما في باب

[illegible]

من حيث جعل من الصوم في حق الحج الذي لا يملكه الا المسلمون واليهما اجماع الفروع وال  
 المنكر عطف على الذرية ولا يلزم جازم كمنه من الذي شرطوا به الحج والاداء من حيث  
 من البتة ومن الرضى الذي لا يستطيع الا ان يتركه من حيث ان كان مع فطبه  
 والذين لم يتركوا والطعن في شرط الحج في اي الذرية ولا يلزم جازم بالفساد في  
 على الذين يطبقونه الى لا يطبقونه فذرية طامس ما كن قد روي عن عطاء  
 مع ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قلت ينسخه بل المتبع  
 الكثير لا يستطيع ان يصير فطمان لكل يوم سكنيا هذا في الصوم واليات  
 الامحاج حديث الحنفية في اماميتهم في حجة جعفر في اي طلب فاذن  
 الحنفية والذرية آتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ان اي ذرية الحج  
 شيخ كبير لا يسئل على الرخصة في الحج عند فقال عليه السلام ارجع  
 لو كان على ابن دين فقتلته اما كان قبل سنك فقال نعم فقال عليه السلام  
 فدين الله استوفى في الرواية المأثورة بفتح الحمة وضع طاء الى اسم ولا تسد  
 فيه حيلان لا يتلقوا ثم شام الامفال ويرفع بضم الحمة وكذا في الرواية  
 لان حج عند وعليه ذابح النسل ولا يقبل المائنة بين الصوم والذرية ولا بين الحج  
 في النسخة لاشية ولا في ابا الاله فظروا ان الذي فلا لا لرائكة بين اسباب  
 النفس بالكيف عن اليهوديين وبين تقيع المال وكذا في هذا الحج في النسخة  
 لكنه اي حجب القدية او الف الرب ومثل ذلك الذي في منع اقبال الحجاز  
 الذرية من مزل في الصوم حكى او حجب طافي الصلة ويان منه ان لهاب  
 الذرية او الصوم يحصل لك بكونهم لا في نفس الزوان ثم نفى عليه والصلة يطهر  
 الصوم من حيث كون كل من طاعة بدنية محضة على اي الصلة لا في  
 الصوم كونه انظم ان في بعضها والصوم على اواسط في الصوم

وهذا ما تقدم ذكره في  
 لا يملكه الا المسلمون  
 الذرية من حيث  
 الذرية من حيث  
 الذرية من حيث

الذرية من حيث

[illegible]



التمام بطريق الاستقراء كما جعلناك محقق في فنز بلاية فانه لو لم يكن في حق من الله  
 الامام في العبد وانما حال من الامام لم يكن له قوله قال لا اله الا الله العبد لله لا غير  
 فانه على ذلك انما من الكبريات الثانية من عند الله تعالى من غير ان يكون منها القيام ولا غير  
 فانه عليه في الركوع لكن انقول بان الركوع بقية القيام حقيقة وهو على ما هو عليه  
 فانه من الصفات الاستغناء وبما فارق القيام التفرقة لاجل الاصل في قوله تعالى  
 فذلك ان الامام في الركوع مذكور في الشك الركعة وبما جاز بان بقائه هذه الشبهة لا  
 يتحقق الفرائض بالحكمة لبقائه في الاول من وجه فيكون بها اي بالكبريات من  
 الكوع احشوا له وقد تم تمام الشهادة كلها تحقيق في جميع العباد كما يتحقق  
 في حق من الله ثم فليعلم من العبد المصوب على الركن الذي هو عليه في الركوع  
 ادواو كامل معه اي المصوب لا على ذلك الوجه بل شقوا بالدين بان احصل  
 المصوب في يد من انما ان فبعض الصان بمرقبته او شقوا بالجنابة بان  
 حتى في يد جنابة فيحقن بها رقة او رقة بقوله فليعلم بان ذلك السبب في  
 يد الغائب مستحق بالارواح ادواو صر قل هل كان في يد المالك قبل الدين في ربي  
 الجنابة او في الدين برب الغائب لوجود اصل الاداء في روع او في يد المالك  
 في رية لك الدين ربح المالك على الغائب فليعلم في مكان الركن لم يبعد فاذا  
 امره بالرجوع عبد القيس المعبود ثم اشترى ابا بشر بالرجوع فليعلم في مكان الركن لم يبعد فاذا  
 لما فعل المصوب لا بقوله ادواو لا يمس اليما عين ساو جيت عليه في الشبهة في حيا  
 صحيحه لا اجماع في وجوب عليه فليعلم العبد عند الاداء المثل سمي بخبر الملة على  
 التمرين في شيا من النقاء فليعلم من حيث انه عبد المصوب ملكه اي الرجوع في الشبهة  
 في الرجوع في عقد عاقبة فيه اي عاقبة الرجوع في العبد بقوله في ربي في الشبهة في  
 اعلم انما هي الركة فليعلم ملكه فليعلم من شيا من النقاء فليعلم في ركة فليعلم



انما الرتبة ثانياً وقد وثق الرتبة كذا لا يمكن ان يكون في هذا الاصل  
 غاية القاطن شرط الوجوب الاداء او كل واحد منهما يخلو من الله ثم هذا وجوب القضاء  
 حتى لو قلنا على الاداء في الوقت ثم تلك القدرة به لا يخلو الوقت وجوب القضاء  
 في هذه القدرة شرط الوجوب ولا يمكن ان يكون في وجوب القضاء في هذه القدرة  
 يجب بالجب به الاداء كما هو فلا يتكرر شرطه واشترط كونها ايضاً كونه من القدرة  
 ان يكون في حقيقته القدرة التي هي للثبوت عليها لا يثبت القتل كما هو في سبيل  
 الاستطاعة ومنه بالتكليف على القتل وجوب نقل التعليل الى القدرة على العمل  
 وصحة السبب التي تحدث القدرة الحقيقية عند انقضاء العمل منها ما هو في  
 ان شرط الثبوت توضع القدرة لا كونه اي يادرس من القدرة فيمكن العمل في ذلك  
 اي كونه يفتق الجود لا سبق الاداء وحاصل المقام ان القضاء انما يجب عند  
 السبب السابق وهو غير مشروط بقاء القدرة الممكنة لان المنقضاء حقيقة هذه  
 القدرة ومنها ما هو حقيقة الاداء وما التمكن من الاداء فيستغني عن بقاءها  
 بل يكفي مجرد انما كان في وقتها او اذا كان الوجوب باقياً يكون بقاء هذه القدرة  
 كمال القضاء ثانياً بدونه فلا يكون شرطاً للقبول بل يكفي فقط لهذا ان  
 الشرط هو انهم قبلوا اذا لم يلبوا اسلم الكافي في آخر الوقت وهو المأمور لا من  
 سعة بل من الصلح في الزمان والوقت في ذلك لا يثبت في حقيقته حقيقة  
 بل انما يظهر في الوقت بعد ان يرفق التمس بوجوب الوجوب فيه وهذا هو المقام  
 الذي هو في حقيقته شرط الوجوب الاداء بعد تحقق سبب نفس الوجوب وهو وجوب  
 من الوقت في حقيقته نفس الوجوب لا يتم في حقيقته كما هو في حقيقته  
 في الوقت لبيان عدم اذ عرض حلية المسافر في القضاء بقاءه صلة الضرر في  
 القتل في حاله لاسل الالقاء فيتم عاراجاً عند الاحتلال في حقيقته

والوقت في  
 من الاداء  
 في حقيقته

القضاء العرفية انما هي الاصل في الحكمين حيث الظاهر كافي الخلف على العادة  
 من حيث حلف ليس السام انقضه ، بقية قروهم البرهان السام مرسدة قاله  
 ابن قداموس وغيره وانما السام المظنون هو صعد حسي وخذ طلبة السلام ومجتمعت  
 على صوم من اعتبار انهم بطر اعتبار انهم في حق من هم اولى على غيره عليه  
 وقت الصلاة وهو في القصد فلهذا الوقت عليه مع التخلاله برب السلف وعدم من  
 الوقت من اللذذ وعزه يحقق الجور عن استعمال الماء لعدم تقيده قبل ذلك ومع  
 ذلك بترسيه خطاب الاصل كقول ان خطاب الاصل الى الزمونه بترسيه عليه  
 انما سار انهم حذروا من الماء بطرق الكرامة كالكان بعض المشايخ والخطيبين  
 عليه السلام عند ذلك قرب الماء ثم يحرقون الخطاب من الاصل الى الخلف  
 هو انما في ذلك هناك ههنا كما ظهر لك ما عرفت وأعلم انهم استعملوا في ان القدرة  
 مع الفصل اربعة والتفتقرون على انه ان يريد القرة المستجدة لجميع الشرايط في جميع  
 وان اريد بها القدرة بصيرت من عند انضمام الالة اليها وفي توحيد قبل الشك  
 بعد ما القدرة التي شرطت بعد ما على اداء العبادات هي حلاله الآتية والاسباب  
 لا القرة المستجدة بل شرانها التاثير ومن الاداء ما لا يجب الا القدرة بغيره لا الاداء  
 هي ايدة بالبرية لانها كان ثبت ما لا بد والبرية بغيره لا بغيره  
 جميعا وحقها شرط في القوا كعبادات المالية دون ما لا يكون اداها التوبة على  
 القوس وعرف ما فيها اي بين القدرة بين في الحكم دون بالندية الشابة بغير  
 بصفة الواجب من مجرد الامكان الى صفة البرية فيفسر الواجب بتمامها لا بغيره  
 الى القدرة البرية لتمام الواجب وليس التشرية بتمامها لا بغيره بغيره  
 الحكم لا يوجب عدم الحكم كما تشرى في الكاح لتمامه لا بغيره دون البناء  
 التي هي ايدة التاثير في وجب لمصفا بصفة لا في اي التي واجبا الاحتمال

الفصل بجمع

على الالة

الزكوة ونحوه الجواب ان الوجوب في الزكوة مفقود بالعين لان الشرع يوجب الزكوة  
على الاداء بالمال الذي هو سبب الزكوة ليس بالمال نفسه فيسقطه بسقوط الوجوب  
ولا يوجب جوده مال آخر بخلاف الكفارة اذ لم يعلق الوجوب فيها بالعين بل  
بطلب المال لان الفقه ما يصلح للتقريب الوجوب للتقريب الى المال الحاصل  
ولهذا ان المال غير متعين في كفارة سائر الاستحلال المداين فهو متعين  
الحق في الكفارة حتى يسقط وجوب التكثير بالمال بها جميعا لان عدم الغنى من  
المال على محل شرطه من التميز اذ المال غير متعين فيها بخلاف الزكوة فانها  
كل من سببها كانت مستهلكة تغدو على محل شرطه في التميز غير المتبادر  
والجواب ان شرطه فيه القدر المكن من الفداء بقدر ارضاء المير في الفداء  
لا يتبع اى يحصل الاستعداد والى وان ويركب وليس ما به البسر وفي قوله  
بشرطه وجوب الحج بالاجل هذا الكلام اشبه الرخ ما يقال ان الحج وجوبه  
بشرط اشتراط الزاد والارسله الزاد ين على اصل القدره فيه لان ارضاء القدره  
مقدرة للمقارن والكسب لا يكون في الطريق عدم اشتراط بقاها بقاها الواجب  
ونحوه رحمه الله بشرطه في القدره البسر على المكنت من السفر الذي وقت عليه  
العائنه اذ لا يتحقق الاستلزام الثاني من الكسبه الا بالزاد والارسله فلا بد  
اي لا اشتراط بسره فيكون قوله شرطه الزاد والارسله وكذلك في قوله  
صفة الفطر انك لا تملكه الا فلا فلا يلحق بقدره بغيره يكون المقى بال  
شرطه وجوبها وليس في القدره يحصل بلك نصف صلح من رخصه من شعب مثلا  
مع عدم اشتراط بقاها بقاها الواجب حتى يفي في وقته بعد ذلك المقى وعلما  
بما قد اشتهر من وجوب نصفه البسر على شرط القدره المكنه وهو ان شرط القدره  
في ان اشتراط الفداء ليس للبسر بل ليس المصروف به ليد النفي اهلا لا في قوله



الثالث فقد اختلفوا في مقدار الاستحباب لئلا يفتل بل بالشرع وعندنا  
 وعند المعتزلة العقل كغيره من المتزينة يشترك بالعقل في ان العقل حكم بالحسن  
 والقبح مرجع العلم بهما وعندنا يشترك به بين ان الحكم هو العلم والقول بالعلم  
 بما يغفل عنه العلم عيب فذا العقل الصحيح وليس هذا عين عيب كذا عيب  
 عندنا فقد مر فيها العقل بخلافه اما لا كلب كحسن قصد في النبي ولا كلب  
 حيد مر فيها بالنبي كما ذكره الحكم القويحة المار به ونعان حسن لمحي في عيبه اي انفق  
 بالحسن حسن ينشئ في الله وحسن لمحي في غيره اي انفق بالحسن حسن ينشئ في  
 غيره ولعل الحسن المطلق ينشئ في رتبة من ميزه في الارادة لولا ان يكون لمحي في  
 رتبة بل لا آخر ولا اول هو القسم الاول وان في اما ان لا يكون ذلك الامر اختياريا  
 للعبد او يكون الاول هو القسم الثاني انتهى قوله وما الغنى بالواسطة وانما في اما  
 ان يكون ذلك الامر حيث لا يحصل بعد حصول المار به الا بقل صدق في ان  
 كذا لله بل ينادي ذلك الامر قبل المار به والاول هو القسم الثالث ان لا يكون  
 القسم الرابع وانما في بين ان يكون ذلك الامر اختياريا للعبد ومن ان لا يكون  
 حتى يحصل القسم الخامس من هذه هي التبيين باطلا في المسئلة فذاته بعد الاول ان لا  
 هي الماقت بالاعتدال العبد بل يغفل الله ثم كانت وصفا لله ثم وسطا  
 في بين العبد وهو من الله حيث ان العبد هو العبد فارب نعم ولقد سئل الاول  
 ان لا يكون القسم الرابع من الله بالواسطة لما كانت اختياريا للعبد وجب اعتبار  
 ان لا يكون القسم الخامس من الله في غير هذا الماقت ان الواسطة المضافة الى العبد هي  
 ان لا يكون القسم الخامس من الله من وجب اعتبارها في الماقت ان لا يكون  
 بين وجه القسم لا يصح للعبد فذاته اختياريا بعين العباد حصة من العباد  
 انما في رتبة الذي حسن لمحي في عيبه ونعان احد ما يمكن ان لا يكون

هذا هو المقام الذي  
 فيه اختلفوا في مقدار  
 الاستحباب لئلا يفتل  
 بل بالشرع وعندنا  
 العقل كغيره من المتزينة  
 يشترك بالعقل في ان  
 العقل حكم بالحسن  
 والقبح مرجع العلم بهما  
 وعندنا يشترك به بين  
 ان الحكم هو العلم والقول  
 بالعلم بما يغفل عنه العلم  
 عيب فذا العقل الصحيح  
 وليس هذا عين عيب كذا  
 عيب عندنا فقد مر فيها  
 العقل بخلافه اما لا كلب  
 كحسن قصد في النبي ولا  
 كلب حيد مر فيها بالنبي  
 كما ذكره الحكم القويحة  
 المار به ونعان حسن لمحي  
 في عيبه اي انفق بالحسن  
 حسن ينشئ في الله وحسن  
 لمحي في غيره اي انفق  
 بالحسن حسن ينشئ في  
 غيره ولعل الحسن المطلق  
 ينشئ في رتبة من ميزه  
 في الارادة لولا ان يكون  
 لمحي في رتبة بل لا آخر  
 ولا اول هو القسم الاول  
 وان في اما ان لا يكون  
 ذلك الامر اختياريا للعبد  
 او يكون الاول هو القسم  
 الثاني انتهى قوله وما  
 الغنى بالواسطة وانما في  
 اما ان يكون ذلك الامر  
 حيث لا يحصل بعد حصول  
 المار به الا بقل صدق في  
 ان كذا لله بل ينادي ذلك  
 الامر قبل المار به والاول  
 هو القسم الثالث ان لا  
 يكون القسم الرابع وانما  
 في بين ان يكون ذلك  
 الامر اختياريا للعبد ومن  
 ان لا يكون حتى يحصل  
 القسم الخامس من هذه  
 هي التبيين باطلا في  
 المسئلة فذاته بعد الاول  
 ان لا هي الماقت بالاعتدال  
 العبد بل يغفل الله ثم  
 كانت وصفا لله ثم وسطا  
 في بين العبد وهو من  
 الله حيث ان العبد هو  
 العبد فارب نعم ولقد  
 سئل الاول ان لا يكون  
 القسم الرابع من الله  
 بالواسطة لما كانت  
 اختياريا للعبد وجب  
 اعتبار ان لا يكون  
 القسم الخامس من الله  
 في غير هذا الماقت  
 ان الواسطة المضافة  
 الى العبد هي ان لا  
 يكون القسم الخامس  
 من الله من وجب  
 اعتبارها في الماقت  
 ان لا يكون بين وجه  
 القسم لا يصح للعبد  
 فذاته اختياريا بعين  
 العباد حصة من العباد  
 انما في رتبة الذي  
 حسن لمحي في عيبه  
 ونعان احد ما يمكن  
 ان لا يكون

هذا هو المقام الذي  
 فيه اختلفوا في مقدار  
 الاستحباب لئلا يفتل  
 بل بالشرع وعندنا  
 العقل كغيره من المتزينة  
 يشترك بالعقل في ان  
 العقل حكم بالحسن  
 والقبح مرجع العلم بهما  
 وعندنا يشترك به بين  
 ان الحكم هو العلم والقول  
 بالعلم بما يغفل عنه العلم  
 عيب فذا العقل الصحيح  
 وليس هذا عين عيب كذا  
 عيب عندنا فقد مر فيها  
 العقل بخلافه اما لا كلب  
 كحسن قصد في النبي ولا  
 كلب حيد مر فيها بالنبي  
 كما ذكره الحكم القويحة  
 المار به ونعان حسن لمحي  
 في عيبه اي انفق بالحسن  
 حسن ينشئ في الله وحسن  
 لمحي في غيره اي انفق  
 بالحسن حسن ينشئ في  
 غيره ولعل الحسن المطلق  
 ينشئ في رتبة من ميزه  
 في الارادة لولا ان يكون  
 لمحي في رتبة بل لا آخر  
 ولا اول هو القسم الاول  
 وان في اما ان لا يكون  
 ذلك الامر اختياريا للعبد  
 او يكون الاول هو القسم  
 الثاني انتهى قوله وما  
 الغنى بالواسطة وانما في  
 اما ان يكون ذلك الامر  
 حيث لا يحصل بعد حصول  
 المار به الا بقل صدق في  
 ان كذا لله بل ينادي ذلك  
 الامر قبل المار به والاول  
 هو القسم الثالث ان لا  
 يكون القسم الرابع وانما  
 في بين ان يكون ذلك  
 الامر اختياريا للعبد ومن  
 ان لا يكون حتى يحصل  
 القسم الخامس من هذه  
 هي التبيين باطلا في  
 المسئلة فذاته بعد الاول  
 ان لا هي الماقت بالاعتدال  
 العبد بل يغفل الله ثم  
 كانت وصفا لله ثم وسطا  
 في بين العبد وهو من  
 الله حيث ان العبد هو  
 العبد فارب نعم ولقد  
 سئل الاول ان لا يكون  
 القسم الرابع من الله  
 بالواسطة لما كانت  
 اختياريا للعبد وجب  
 اعتبار ان لا يكون  
 القسم الخامس من الله  
 في غير هذا الماقت  
 ان الواسطة المضافة  
 الى العبد هي ان لا  
 يكون القسم الخامس  
 من الله من وجب  
 اعتبارها في الماقت  
 ان لا يكون بين وجه  
 القسم لا يصح للعبد  
 فذاته اختياريا بعين  
 العباد حصة من العباد  
 انما في رتبة الذي  
 حسن لمحي في عيبه  
 ونعان احد ما يمكن  
 ان لا يكون

[illegible]



هذا باعتبار عدم جعل المنع عليها كحكم رخصت الميت وكونه من جهة عدم  
 قهر انما هو محتمل ثم فلا يخفى ان في المنع اشارة الى عدم كون الركن في نفسه متصرفا  
 في المانع وهو محتمل فلا حسن لهذا ما هو الصوم اضرا بالمتصرف كما هو الحال في المانع  
 المتصرفي ولا يخفى عليه من هذا الوجه والحق في نفسه قطع المسألة لا يمكن خصوصاً  
 من ان يعلقا بمن لا السند للتحقق ومن يارة الاماكن وهو كذلك وما جده من جهة  
 حلاله وما كان في التلويح الركن والصوم والحق حسن لمخفي في نفسه كونه يشبه  
 بالغير وتحقيق ذلك انه حسن بالغير لا انه لا اعتبار لحسن ذلك الغير في ان يفي  
 حكمه لا يتم من ان كان لها كانه حسن لا بواسطة امر بفعلها لا اعتبار في قبول  
 الحسن في نفسه واعتبر من عليه السيد الشريف في جوابه بان هذا التحقيق ينبغي  
 له ان يكون في هذا القسم حسن لا في نفسه وهو ظاهر ولا في فعله ان حسن لا بواسطة  
 اذ لم يتغير وجعل في حكم عدمه فالقول ان لا حسن به لا يخلو من وجه وجعل في  
 من عدم اعتبار حسن الغير ان حسن الغير لم يتغير من حيث انه حسن الغير بل  
 حسنه بواسطة عدم اعتبار ذلك الغير حسن نفس الشيء به فانه في ذلك  
 اعتباره نفس الغير حقيقة لا الى حسنه فلهذا قال صاحب الشارح ان كان  
 لا بواسطة امر بفعله ان لا اعتبار من قبول الحسن في نفسه وحكم الزمعي ان الحسن  
 لمخفي في نفسه وهو محتمل من جهة الامر بوجوبه لا بقطعه لا بغيره لا واجب  
 بان ياتى به بان ياتى من جهة فية الى الله عز في شطاطه فية لا بغيره  
 كالحق بطلان من جهة فية في نه بقطعه ذلك الغير في قية كانه  
 في المانع الواجب بان ياتى بالذية بالباب لا بالاراد ان كان الكلام في بيان حسن  
 بالاراد ان كان في الاله ان كان في عدم ثبوته لا بقطعه كونه بالسبب في المانع  
 حيث انما في ثباته به المانع وان كان في حسن لمخفي في غير منجات احد ما يمكن

هذا باعتبار عدم جعل المنع عليها كحكم رخصت الميت وكونه من جهة عدم قهر انما هو محتمل ثم فلا يخفى ان في المنع اشارة الى عدم كون الركن في نفسه متصرفا في المانع وهو محتمل فلا حسن لهذا ما هو الصوم اضرا بالمتصرف كما هو الحال في المانع المتصرفي ولا يخفى عليه من هذا الوجه والحق في نفسه قطع المسألة لا يمكن خصوصاً من ان يعلقا بمن لا السند للتحقق ومن يارة الاماكن وهو كذلك وما جده من جهة حلاله وما كان في التلويح الركن والصوم والحق حسن لمخفي في نفسه كونه يشبه بالغير وتحقيق ذلك انه حسن بالغير لا انه لا اعتبار لحسن ذلك الغير في ان يفي حكمه لا يتم من ان كان لها كانه حسن لا بواسطة امر بفعلها لا اعتبار في قبول الحسن في نفسه واعتبر من عليه السيد الشريف في جوابه بان هذا التحقيق ينبغي له ان يكون في هذا القسم حسن لا في نفسه وهو ظاهر ولا في فعله ان حسن لا بواسطة اذ لم يتغير وجعل في حكم عدمه فالقول ان لا حسن به لا يخلو من وجه وجعل في من عدم اعتبار حسن الغير ان حسن الغير لم يتغير من حيث انه حسن الغير بل حسنه بواسطة عدم اعتبار ذلك الغير حسن نفس الشيء به فانه في ذلك اعتباره نفس الغير حقيقة لا الى حسنه فلهذا قال صاحب الشارح ان كان لا بواسطة امر بفعله ان لا اعتبار من قبول الحسن في نفسه وحكم الزمعي ان الحسن لمخفي في نفسه وهو محتمل من جهة الامر بوجوبه لا بقطعه لا بغيره لا واجب بان ياتى به بان ياتى من جهة فية الى الله عز في شطاطه فية لا بغيره كالحق بطلان من جهة فية في نه بقطعه ذلك الغير في قية كانه في المانع الواجب بان ياتى بالذية بالباب لا بالاراد ان كان الكلام في بيان حسن بالاراد ان كان في الاله ان كان في عدم ثبوته لا بقطعه كونه بالسبب في المانع حيث انما في ثباته به المانع وان كان في حسن لمخفي في غير منجات احد ما يمكن

[illegible]

الى مقابلة التمس الثاني من القسامين الاولين فانما الحسن بعينه سببه بالحسن  
 وهذا التمس حسن لعينه سببه بالحسن بعينه في الخارج المحقق وانما اقررت الوسا  
 على سلام اليه وكفر الكافر وان كان المسمى عند حسنا دون القسامين  
 وان كانت تحتها برأهم وسببه في بيت باعني بالعدو ومنعه وهذا هو  
 ويعلم منه ان فعل العبد اسم من ان يكون فعل العبد او غيره وحكم هذا من  
 حكمه في كل حكم للزمين الاولين وهو بقا الرايب برسوب العبد وسقوله بقا  
 الى سقوط الرايب وسقوله في غير ذلك الفير في لفظ الوضوء في سقوط الصلوة في حالة  
 المحيطة بهذا السبب في التمس الثاني في الدعوى في اصطلاح  
 الامر في قول القائل لا تفعل بالاسلام ثم صحت مودة بين القسامين والرايب  
 والمختبر في بيان العاقبة نحو لا تحسن الله خلقا اعماهل الظالمين والرايب  
 الياس نحو قوله لا تفقد زوالهم ولا زوال الشفقة كذا في قوله لا تفقد  
 كراي في بيان في كل شخص والرايب في الاتفاق وهذا في معنى الفرج نعم  
 انشأ الامر في صفة الحسن يعني يحصل بالامر للمار به في صفة الحسن انما  
 اعقبه كذلك يحصل بانني الذي عنه في صفة العه انما ان يرجع  
 العبر الى الذي عنه او بالامر للمار به ويريد قوله ما فيه حيد وصحا كالحرف  
 والبعض هذا هو السبب من انهم انهم في القسامين المحققين انما انهم  
 الاولين من انهم في القسامين المحققين انما انهم في القسامين المحققين  
 فيهم الملائكة والنفوس والاشيا كانت حسنة في نفسها انما انهم في القسامين  
 انما انهم في القسامين المحققين انما انهم في القسامين المحققين  
 انما انهم في القسامين المحققين انما انهم في القسامين المحققين  
 انما انهم في القسامين المحققين انما انهم في القسامين المحققين

هذا هو السبب من انهم انهم في القسامين المحققين  
 انما انهم في القسامين المحققين انما انهم في القسامين المحققين  
 انما انهم في القسامين المحققين انما انهم في القسامين المحققين  
 انما انهم في القسامين المحققين انما انهم في القسامين المحققين

أما ان جلي سنة المليون ليس بما كان مضارب مع هذه الافتقار كالسنة لحدودتي  
مختلفة لحسن بالبيع ومضارب حكم الذي فيها أي مضارب لمبته والمضارب بيان  
المراد بالبيع عند غير شروع أصلا لأن ما تم لمبته لا يجوز أن يكون مضارب  
وما تم لمبته في عين وهو لزمان أحدهما ما جازوه العتي الرجوع للبيع مما أي  
أجلها إلى من حيث أنها اجتماعا سائر غير ذلك يصرف ذلك للمبته وصفه لم يمثلا  
فيه ومضارب لا يمكن أن يكون كالمبته وقت النزول من البيع عن البيع فيه الاخلال  
بالسنة لا المحلة وهو من مضارب البيع قبل لا يفك عنه كالمسألة الذهاب  
في الصلاة والاختلاف بالسنة حين الملت عبود البيع وكذا التي على الصلاة  
في الألف المقصود متعلق بشئ لا في إذا الشئ لا يجد بدون الصلاة وفي  
مضارب البيع عن الربط حالة المبيع متعلق بأفعال الألف وهو من مضارب البيع  
مضارب به ومضارب حكم أي حكم هذا النوع أنه أي النوع يكون صحيحا مضاربا  
بعد البيع بالاختلاف بين الفقهاء حتى انفق البيع وقت النزول من المليك من  
غير وقت على المبيع وبأي الصلاة في الألف المقصود لأن البيع لما كان له جاز  
مضارب ومضارب لم يثر في إزالة شرطه أصلا ومضارب فوجب الكرامة دون  
وولغا أي ولا حكم هذا النوع كما ذكر قلنا أن وطبعا أي ويرى الزوج الثاني  
بالسنة في حالة البيع على ما هو عليه لها المخرج انتهى فأنه لم يند  
أن الربط في تلك الحالة يلزم حدوث العمل والبيع في المخرج في حالة البيع  
سواء الربط حتى لو كان بعد ذلك كان منه الرجوع في المخرج النوع الثاني  
سواء اتصل به العتي الرجوع للبيع وصفه أي حين مضارب ما لم يتصرف بالملك  
بعد كالمبعية الفاسد ومضارب الفرضان البيع الفاسد كبيع الزمان بعد فيه  
لكن البيع من أصله في حله لا يكون فيما لم يملكه كمن لم يملك به الرجوع للبيع

على وجه صار وصفا له وهو ان شرط الفصل الرابع ان الشرط لبيان الوجه  
المعاد للمفسر بان الفصل اذا وصل فيه صار من حقه وكان كبر منه ما يشترط  
اصل الشرعية ولكن فاته شرط لبيان مقارعة سدا وكذا الصريح في مقصده  
لكنه في حق فصل الوقت وهو انه يوم صياحه الله ثم الوقت داخل في قول الصريح  
فكان للطلوع الصادر فيه من قبل الوقت بميزة الوصف الذي لا يتصور ان يكون له  
واحد مبررة التي الرب للفتح هيما بميزة الوصف كان اشد انصافا من الفتح  
في القسم الاول فوجب فساد الشروع كالوجوب الكراهة في الاول ليكون الحكم بان  
بغير وجه وان في اي المقام للتالي على ترتيبه على كون المقصود هو وجه  
تغير عن احوال المسئلة تقع في محل على القسم الاول وهو الفتح لم يرد  
والتي من احوال الشريعة تقع على القسم الاخير وهو التي يكون على الفصل  
حتى في المقصود شروعا بصله عند تأخير شروعه وصعد فعل الثاني في  
الباين المسند والشرعية لانه اي الذي يطلق يحذف من القسم الاول وهو الفتح  
لنفسه حتى ان التي عند شروعه لا يدل على ان يكون الاستثناء  
اجبا على الذين في الصريحين اي التي من الفصل للمفسر في الفتح حيث قد  
لا يدل على ان التي من الذين للمباين وعن الترتيب هو على الفتح ليدل على ابتداء  
شروعه الا ان الذي كان في من بين المسلمين ومالكين كما يدل على الفتح حيث  
واشبه شروعه لانه الذي من في المباين وهو وقت الفتح ومثل ان  
يكون راسعا الى المذهب الاخير في هذا لان الذي في الفتح في الحقيقة  
بحقيقة التي شوا ان لا يقتضي الفتح في عين الشيء كما في تقدير الفتح  
فان شروعه لا يكون مقتضا للفتح في عين الماورد به من غير مقتضى  
ان يطلق الى الفصل في ان الذي يرد من وجه دون وجه

لا يشك حقيقة الرجوع والتمالك في البيع ان يكون في عين المبيع عند كماله فانه لا يفتقر  
الى كماله وهو المسمى بعينه فعليا عند كماله الشاخي به وحقائق المقامات المتعارفة  
في حق أصالة المتكلمين لاحكام منصوصة كاصحوم للثواب والبيع للملك وقد بين  
ذلك في بعض المواضع فعمل على في تلك المواضع ذلك الوضع الشرعي حتى يكون العزم  
بعدم البيع من أصل الثواب والبيع الفاسد سببا للملك او انتم الموضع حتى يكون حكم  
بأولئك المواضع جعل الشرع فيه قبيحا بعينه ومن لا يحكم بها يفسد بها بعينه بعينه  
لأنه في الوضع الشرعي والبيع لذاته ثم انفس الشرعي ان يدل الدليل على ان بيعه ليس  
بمطلوب وان دل على انه ليس كذلك ان كان تجاروا من صحيح كرون وان كان كذا فبذلك  
ببعينه وبأصله عند الشاخي وان لم يبدل دليل على ان بيعه ليس له  
ببعينه لا يشك لا يشك بعينه الاحكام وعندك حقيقة ويصير باصالة كمن  
لا يشك لوصفة لعدم الدليل على ان البيع لوصفه كذا في التلويح واعلم ان الصفة  
في العبادات عند الفقهاء عبارة عن كون الفعل مطلقا للفتور وعند المتكلمين  
عن مراعاة امر الشارع وجوب القضاء ولو عين فصد من ظن انه مستطوع ولم يكن  
لكذلك حقيقة عند المتكلمين لراضة لا غير صحيحة عند الفقهاء كونهما غير مضافة  
للفعل وبقي معنى المبالاة من الصفة كون الفعل سببا للترتب فزاد المظهرية عليه  
في ظاهر الجواز في التلويح في عدم صحة التلويح بالفعل وفي هذه الايات تختلف  
الاحكام منها هو وجوبه كذا السببا في عدم صحة التلويح بالفعل في هذه الايات  
عند الشاخي وعندنا كما كان منصوصا عليه في شرحه وبذلك وقد يطلق الصفة  
على ما هو متعلق به الفاسد كما يطلق على ما هو باطل ولا يلزم الجواز على ما هو  
من التفرقات الشرعية يقتضي دفع الشريعة فان الفاعل تضييع حتى لا يبدل  
الشيء من المتكلم في بيعه لان كلانا في حكم طرفي شرط الحلال حتى

وذلك الحكم بسبب نزوع كالبسبب لو كان في الشيء من التصرف الموضع الحكم مطلوب شرعا  
أي في ذلك السبب أي سببا لذلك الحكم أي في الحكم المتعلق به لئلا يكون السبب  
شروطا مع موضع الشيء عليه لئلا يكون السبب لم لا يبق وانما هو ليس بصرف معنى  
نزي بل هو حرام فانه ينشأ من القول وجوب الكفا وجزاء تلك الجزاء وشرط  
وصف الحكم في السبب لا يخرج منه من ان يكون صلتها لإيجاب الجزاء بل يفهم كافي  
من الفعل العدم والى هذا أشار بقوله أما ما هو خزانة شرع زاجرا عن الفعل المأمور  
حرمه سبه أي فينبغي ما كان ليقاس أي كالقتل العمد الموجب للعقاص من جرائم  
ومن هذا الوجه لا يخرج منه عن صلاحية إيقاله ولنا على ما قلنا من ان الشيء لا يجر  
بطلان الفعل الشرعي ويدل على صحة ان الشيء يرد بعدد الفعل أي بطلوه  
والفعل لا ان سر الله قد لا يختلف من الزيادة مضافا إلى اختيار العباد أو كسبه  
فيقتضي الشيء التصرف أي جرمه على تصرف الشيء عنه لكون العبد بشي لا يكون  
عنه أي عن الشيء عنه فاختاره فتاب عليه أي على كونه عنه وبين ان فعله اختيارا  
فيما قبله هو الحكم الأصلي في التصرف لو ساد من التدمر مضافا إلى اختيار العبد  
أي كونه الشيء عنه متصرفا في الوجود من الحكم الحقيقي الأصلي ظاهر في أن الشيء عنه  
منصوب فالأمر أي ما يتبعه بسبب الشيء عنه بين الحق والحق متعلق به أي  
بالشيء فتقبله بغير باطنة وصحة في نفسه لئلا يكون له ان التوجه قد متعلق على  
صفة الغير جازي في مجرى الحقيقة الحقيقية الحكم أي تحت ذلك جعل حقيقة حكم الشيء  
وهو طلب الامتناع في العمل وتوقفه لإثباته لإثبات الحق المتعلق على صفة  
أي في الحقيقة في العمل والحق في العمل والحق في العمل والحق في العمل  
فثبت في العمل والحق في العمل والحق في العمل والحق في العمل  
وهو في العمل والحق في العمل والحق في العمل والحق في العمل





[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لا يمكن ان يكون حق النفس ولا كذلك الصرم بل هو اصل النافذ في الحق المنزه  
 على الخيرات كماله وسط وناقص كماله في صرم يوم الخلد لا دهر في الاشياء  
 والوسط في الصلوة في الاوقات المبرورة والناقص في الصلوة في الارض المبرورة  
 هذه الدرجات مختلفات فاما الصرم في يوم الخلد لا يولد له بل هو عند  
 نقد وقت في الدنيا ولو شرع النقل في هذه الاوقات يجب عليه ان لا يولد له  
 يجب عليه ان ينافي ما والصلوة في الارض المبرورة والمبرور وقت الزوال ينبغي كراهة  
 وينبغي الغائب الكل فيها لا في الاوقات المبرورة فان قيل لا يمنع النقصان من  
 الجواز لا يمنع الكراهة عند بدليل ان من ترك الفاشقة او بعض الاجزاء في الصلاة  
 اولى فضاها يخرج من المبرورة وان يكن فيه النقصان صحت وفي جرحه بالحيوان  
 كان ساميا واذا كان كذلك يجب ان يتلوه به الكل كما جاء في الصلوة في  
 الارض المبرورة فكل النقصان انما يمنع اذا كان راجعا الى نفس الماسى لم يكن موصفا  
 لان قلنا دخل تحت الارض فلا بد من ان يمنع فوات ما يدخل فيه من الارض المبرورة  
 ما لم يدخل تحت الارض فانه قد منع عنه لا يدخل به المبرور وذلك كمن احتج  
 برؤية حماره عن مكانه بمنه لا يجوز له ان لا يكون دخل تحت الارض وان كانت كل  
 جزء من الارض بمنه لا يجوز له ان لا يكون لان وصفت الارض ان لم يدخل تحت  
 الارض ففرضا لا يمنع من لواء الراجح ثم الرقت في المبرور داخل تحت الارض لا بد  
 النقصان ففرضا لا يمنع من الجواز في حق من في الرقة ناسا واجبا فلم يرد  
 تحت الارض الا لا بد في منع من الجواز في حق من في الرقة ناسا واجبا فلم يرد  
 في حق من في الرقة لا بد في المبرور في كل الصلاة ووصفا وانما لم يرد  
 في الجواز الا لا بد في لواء بها على كماله في العلم لا العلم في العلم  
 في الجواز فلا بد في حق المبرور وكذا كان في الصلوة لم يدخل في الارض

بمصلا

المسألة الخامسة في بيان النكاح غير مبرور أي لا يلزم النكاح على الرجل المكون  
في تمام الشريعة عظمى عند وجد اللزوم أن النكاح غير مبرور لمن مشق في حق  
الرجل أو النكاح غير مبرور متى بقوله عليه السلام لا نكاح إلا بغير مهر فكان خبرنا  
عن عدم النكاح الشرعي رجيا لا انتفاء ضرورية مكلف لم يكن فكان النكاح  
شرعا أيضا غير مبرور أو كان قوله عليه السلام لا نكاح إلا بغير مهر  
فيه دلالة على النكاح شرع ملك ضروري لأن الأصل فيه أن يكون شرعا  
مطلوبا كغيره من الضرورية بقاء النسب لأن التزويج على السحابة وفيه من الضرورية  
أن لا ينقض من أصل صفة الملك ضروري لولا ينقض ذلك الملك الصبي  
غير من الاستماع إلى إيجاب الملك الضروري للحل ولا ينقض عنه وإقام ينقض الملك  
من التزويج سند له فكان كات النكاح شرع للحل والتزويج للأصل الذي بقا  
أصل الضروري شرع النكاح بغيره ولا أجل يستلزمه فأنشئ للحل الذي أنشئ النكاح  
الشرعي الأصل لأن الأسباب الشرعية وإن كانها استوفت وأنها الكلام على  
الشرع لم يكن أن يكون قوله نعم فيها وحاصلها أن على الشرع كونه نصا يجب صرف  
الشرع لا يمكن القول بتمام الشرع بل يجب بطلان النكاح إذا النكاح مرموع للحل  
والشرع يجب بقرينة هذا الأصل ما وضع له وهو الحل لأجل الضرر الذي أنشئ  
أنشئ من الشرع فمنه يمكن القول ببقاء الشرعية والحل بقرينة الشرع لا الشرع  
الشرع من ذلك المبدأ والحل فيه أي في ما يحتاجه من النكاح مما أنشئ من الشرع  
لا يمكن القول بقرينة الشرع لأن التزويج لا يتم ما دلل على الحل والمطلوب في طاعة الدين  
النكاح بقرينة قوله تعالى أنه عند وجوده لا يمكن خروجه من أصل الشرع ولا  
من الشرع في نفسه لأنه لا حرية الرعي وشرع بقاء الأصل الأصل الأصل  
ولا يستلزم كلامه في الحرية مثل اللون والعمود والبراهم مثل النكاح

لملك من الملوك كالتام لم يبق في هذه العصور ولا في غيرها  
 ان الملك من العرب التزمي يوجب بقا والمروعة ان الملك تامة على كل من  
 الاصل للملك بوجوب انتصار الشريعة اصدروا تقر بل لا بد ان ان النصب من قبل  
 من قبل ثم جعل شوقا بين الملك النصب حين امار الضارة وتقر بوجوب بغير  
 فوله ولا يملك في النصب بانه او الغني حيث الملك اي ملك النصاب النصب  
 مقصودا اي بالنصب كما يثبت الملك مطرود اليه حيث الملك النصاب فيه  
 شرط الحكم تزمي وهو اي الحكم التعزيري ينذر الضمان على النصاب في حيث الملك  
 لا يملك اي الضمان شيع جيل على الغياض بعدد الضمان الغزاة او في كل سنة  
 عن الملك ليلك جمع البدل والبدل منه في ملك شخص واحد فلا بد من الضمان  
 سات النصب يخرج من ملك المالكين ويدخل في ملك النصاب عند ارضان  
 جعل الملك في الحكم تزمي في الحكم نابع له اي الملك لا يثبت النصب في ان  
 يثبت النصب بانفسه فقد رتب ثبوت الملك للنصاب حسب اعتدال النصب  
 وفيه ثبوت الملك هو النصب لكن لاسن حيث كونه مقصودا بل من حيث كونه  
 حكم ملك وهو بوجوب الضمان وما ثبت في المالك بكونه من النصب فان في  
 وهذا امر وجوبه لاسن ان كان ثبوت الملك في النصب جنة على بوجوب الضمان  
 النصب به لا يثبت الملك بله فلم يندرج النصاب في النصب الكسبية لاسن  
 ان سب الملك من الملك الضمان بوجوب الملك النصاب بل لا بد ان السب هو المقصود  
 في النصب فان كان ذلك فان كان ذلك في النصب بوجوب الضمان ان السب هو المقصود  
 في النصب فان كان ذلك فان كان ذلك في النصب بوجوب الضمان ان السب هو المقصود  
 في النصب فان كان ذلك فان كان ذلك في النصب بوجوب الضمان ان السب هو المقصود

في القسم بالمال والنفقة لما يجب التبع عند الضرورة كافي للدين وكذلك ان في النفقة  
 ركنان احدهما ان يكون له مال فله ان ينفق على نفسه واولاده واولاد زوجته  
 والى ما لا يبال لا بسبب شرع واما ما لا يبال الزنا لا يوجب حرية المصاهرة  
 بنفسه انا هو او اولاد الزوج لثمة لا حين ان سبب لها والماد سبب للزوج وهو  
 الحمل في الحمل للزنا والكل ما هو صحيح ان شاء الله الزنا بصير  
 لزوجا ولو كان من زنا من التي الواحدة من حيث ان واحد من كل الصنفين  
 هو صنف الى محال وهذه البعوضة يوجب انحطاط بعض اصل جنس المرأة كآثار  
 بعوضته في الدنيا ولا يمنع الباقين من حرام الولد مع تلك البعوضات لان طرية  
 على حق الزوجي حاله من فتناسل وفي حق الاكهود والبيدات وفي حق اصل المراتي  
 الرجل ان ارسله ضعيف فلا يثبت في حق الاكهود والحاصل ان الفعل من حيث  
 ان زنا لا يوجب الحرام في الماهو سبب لها من حيث ان حيث للولد كالمال  
 وهو صحيح وكس الزنا من حيث ان زنا انحطاط من وجهها من آخر ولا لها  
 وجه طلبة لحد الزنا من حيث ان زنا انحطاط من كل وجه بل الفعل من حيث  
 ان زنا انحطاط من كل وجه ومن حيث ان سبب للبعوضة ليس بمحظوم ثم انه لغير  
 الرعي الذي هو سبب طاف في حرام الولد لغيره من الزنا على الخلاف طاريا لجهات  
 الزنا لا يوجب حرمه جهات المرأة بانها على الرجل وحرمة الماهو حرة ابنته  
 على المرأة لا خفيان في الولد بالانه يثبت في الله ثم لا يثبت في الله بالنظر  
 الى حقوق الدنيا ولا يثبت في بعض جهات ولا يجب فيهم ثم يتبين ان البعوضات  
 من الولد الى اوطافه اي طواف الولد في طريقه من الله ولا يثبت في الله  
 انها الموطورة وينبغي ان ينفق منه الا لا يبال وكذا حرة ابنته الزنا والى ما لا يبال  
 ينفق الى الاكهود في الشرح وينبغي ان ينفق في باب المرأة لا لابل



لا يوجب الحرمة الصاهرة اولاً ثم يحد في الجاهل الحرمة للزنا سبباً كان  
 أو لم يكن في الولد سبب حرمة الصاهرة ثم يتناول السببية منه في السببية والاحتساب  
 بحيث ان على احتساب السببية من اللزنا كسبب والتابيت وساقام مقام غيره وفيه  
 بالجملة انا محل جلة لا حصل اي بالمعنى الذي محل به لا حصل من غير نظر الى  
 ووصافه فان كان محلاً لا محل به جازاً حرمة الصاهرة كذلك خلقه من الزنا  
 يعتبر حرمة الثابتة لنفسه لا في العشر في اللطف صحت ان حصل له صفة  
 لا يرى ان التراب مع ثلوثه في هذه الجاهل مقام الماء نظر الى كون التراب في  
 الى محله لا حصل وسقط وصف الترابية وهو ان ثلوثه هو لم يفتى في الاحتساب  
 محل من الماء بالخلافة فكذلك صفة جده وصف الزنا بالحرمة متعلق بالوصف لا  
 جده بجهة الزنا التي هي وصف الزنا التي حيث اشد لبقاء اولى الزنا مقام بالجملة  
 بذلك اي بوصف لونه وهو للولد في حق لطلب حرمة الصاهرة متعلق  
 جده بجهة جده وصف لونه للزنا في حق الجاهل حرمة الصاهرة التي هي  
 لونه على خلافة الولد ولا مدوان فيه فخلافة يكون الزنا بجهة حرمة الصاهرة  
 ومعه بجهة في حق الجاهل التي هي غير من سقوط الجهد في  
 حكم الامر ولا في حق صفة ابه من للمرءية في حق صفة فان طلب الفعل  
 في ذلك من سنوياً لا التحرك وعنده السكن وطالب لا يتبع في ذلك  
 تسكن مشرب في السكن وعنده التحرك لا يختلف العلم من علم الله تعالى في ذلك  
 في حكم الامر الذي في صفة ابه من للمرءية في الخلافة في الفهم من اللزنا بان  
 في الامر الذي في صفة ابه من للمرءية في الخلافة في الفهم من اللزنا بان  
 والاشياء بالخلافة في ذلك التي العين اذا الرية فهل من في التي الحارة  
 ان ليس نفس التي عن صفة ولا نفس الله عزلا في نفسه وقيل بغيره

فقال بولس الرسول ان الذي يزوج صندره فممن من غير القول فلهذا الزوج صندره  
فصلها ايضا عن الصندرة بما وتزويج ومنهم من خصص الزوج بمقتضى  
عن الصندرة بما دون الدب ومنهم من خصص الحكم بما اذا الحشد الفصل بالحرية وال  
ومنهم من قال عند الصندرة يكون فيها من واحد غير معين لانه ذلك في الجار  
عند الله والقائه في ريد وشمس الاية وحر الاسلام ومقتضى الاسلام ومن  
تاجهم من المتأخرين ان الامر انني نقضي كراهة صندره ايان الذي التفتت الامر  
تأثير في الحرية والافضاء لان الحب الزوجي بالامر يقتضي طليقة تفاد ضد  
والصندرة في ما كانت الغرضه فلا يفي في الحرية فثبت انه يقتضي كراهة الصندرة  
لان من يكون الامر الذي سوجياله لولا ان من حرية صندره كاذب اليه جملة  
قال السلام يمكن جعل الامر فيها صفة وبالعلة جعل كل واحد منها سرجاني من  
ما اضيف اليه صندره اذ يثبت فيها الصنف اليه صفة فيخلق حكمه كالنكاح اوجب  
وجوب الطلاق في حق الزوج بصفتة والحرية في حق الزوجة دون صفتة لولا  
تجديله اي ليس الامر بالحق دليل على حرية صندره كاذب اليه البعض الاخر من  
لا يمكن بل من القول بخرقة الصندرة لم يكن اصنافها الا الصيغة حيث كانت باقية  
الدلالة اذ الصيغة يدرك فيها وان لم يكن من سرجانيه كان في من التافيت  
يدل على حرية الزوج وان لم يكن في من سرجانيه لفظ لا ينفك لانه ايا الاثر  
كانت من غير ما تزعم من يمكن من التفرع عدم تيمم الحرية والحرية فيه  
استدل به بقوله لا ينفك لولا ان ثبت حرية الصندرة في حرمة الامر لا يطلب  
الزوج بالامر فيصفي انتفاء صندره كاعتك والتفت بهذا الطريق الى طريق التفت  
سرجانيه بطريق الاقضاء دون الدلالة وقد عرفت ان الضرورة تدفع بالامر  
الحرية فلا يثبت الحرية هذا اذا لم يكن الاشتغال بالصندرة في تاله والامر بالتد

لما انفردت انه ليس المراد الا قضاء عهدهما جعل غير المظن في قوله ليس المراد  
اذ لا يفتى بصحة المظن عليه بل المراد ان ثابت بطريق الضرورة غير مقصور كان  
المتفق ثابتا مع باقي الضرورية كما لا يشك فيه وفائدة هذا المثل الذي ذكره  
الارسلاني تقتضي كراهة الصد ان الخوف لما لم يكن مقصودا بالارسلاني لا ينافي فيه  
لم يقتضيه خوفه بعد الامتناع حيث لا اقل الصد يفتى بالارسلاني المأمور به  
اذ الذي الاشتغال بدال في وقت المأمور به في يوم لان تنبيه المأمور به حرام  
فان لم ينهه ان اذ لم يفتى لا اشتغال به المأمور به كان القصد موقوف على  
كله بالقيام في الصلوة ليس يظهر من القصد معنى لا يفعل شيئا من الصد  
صلوته بالضرورة لانه لم يفتى به بالارسلاني واجب بالارسلاني ولا يفتى بكونه  
في انفسه فتقضي كراهة الصد لان كراهة الصد عند رجب كراهة كان ثابتة  
المأمور به رجب التثبيت وكراهة سنة وعلى هذا القول وهو ان الارسلاني كراهة  
الصد بحيث لا يكون الذي منعها في صدق اي صدق في صدق ان ثابت سنة  
تلك السنة في الفرة كالواجب وفي التنبيه اشار الى ان هذا من قول الارسلاني  
كان ان كراهة الصد من ضرورة وليس المراد بالارسلاني مطلقا انها ومن بعد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لان ذلك لا يثبت كراهة الصد وانما اراد به المأمور  
فوجب الى الوجوب وانما منعها من اجل انه ليس هذا القول بمنصوص عليه من السنن  
ولكن القياس يقتضي ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم ارزقوا الفقراء الذين يفتقرون  
على الاختصاص كما رزقت عبيدكم الارزاق وكذلك هذا لا يفتى ان يكون هذا في قول  
على حسب ان المأمور به لا يفتى لان الذي يقتضي الصد على ان الخوف المأمور  
على النبي صلى الله عليه وسلم لا يفتى السلام لا يفتى السلام لا يفتى السلام لا يفتى السلام  
ولا يفتى السلام الا ان لا يفتى في التعليل حقيقة ما استدل من الكسبي كان من السنة التي

[illegible]

و جعل وجوب الصلوة مطلقا بلوغها فيكون سببا في وجوب الحج  
و ينكر وجوبها بغيرها و جعل وجوب الغنائم شقيا بالاجابة  
الغنائم التي يضاف اليها مثل حد الزنا و حد الرق و وجوب الكفارة  
التي هي بين العبد و الله تعالى في عاقبة عتاة كالصوم و الاطاعة و الاغنية  
الذوق و الكفاية ما يمكن بالعبادة و هي في القرب و القرب و القرب  
كذلك مطلقا بما يضاف الكفاية اليه اي جعل وجوب الكفاية في القرب  
ذلك لا في القرب بين الاربع المذكورين اليه و بين ذلك الباطل من وجوب  
و ابر من الحظر و الاباحة لصفات الجاهل لا لاجابة عن القرب و القرب  
وقد اوشكنا ان نقل الخطا و اما الاظهار و اما القبول كان في وجوب الحج  
اجابة في حقل فقد الذي في ذلك له و ليس في حقله الزنا و قرب الرجل  
في الكفاية او في نية نية الصلوة في الكفاية فاعلم من حيث انها صلات من ان  
و جعل الماعلات متروكة تتعلق البقاء اي بقاء العالم و النفس و الميعن المتعد  
التي هي من الله تعالى اليها اي بقاء الماعلات اليها اي بقاء متروكة  
و القاية بالصلوة اليها اي بقاء الماعلات متروكة بقاء العالم و النفس و الميعن  
الحكم من احد ثم بقاء الماعلات ان هي من البقاء متروكة بقاء العالم و النفس و الميعن  
بما هي من الماعلات و هي من اول الاربع الاخرين بقاء الماعلات بقاء العالم و النفس و الميعن  
و باقي الاخرين معقب لما في اول الاربع المذكورين فلو في بيان ان الله تعالى  
العالم لا يفتنه و هو ما يمكن ببقاء الجنتين و النفس بقاء الجنتين و النفس و طرية  
المنهج طرية من الرشد على الدلد ان ليس للمامرة الا كتاب خاتمة و في النفس  
باصلة المال بعضهم من بعض لان كل واحد لا يملك ما يملك اليه و طرية الخاف و اما  
ايضا في وجوب هذا كما قد رآه في اخرها اذ لا وجوب في نفس الماعلات من حقل

[illegible]

والمؤمن على يوم ولهة وللهيب الفناء عليهم ثبت ان الله تعالى في كل شيء  
 تلمنا اثبت ان الاحكام معلقة بالاسباب شرع في بيان ما رافعا مطلقا وانما  
 يعرف السبب بالوجود سبباني في الحكم الى صفاته اية مثل هذه الفاعل  
 الذي وكفارة الفاعل ونقطة به حتى تعلق الحكم بالسبب بان لا يجد تدبر  
 ويذكر شيئا لان الاصل في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون الصفات الى سببها  
 اي الصفات وذلك لان الاصل في اضافة ان يكون الى اضافة شيئا يحصل الثمن  
 واخر الاشياء الى الحكم هو السبب لا الثابت به وانما يضاف الحكم الى الشيء لان  
 لان الحكم لا يوجد عند تشابه العلة لجهة الاضافة الى جازا ولا يشترط الحقيقة  
 بل ما هو وكذا اي مثل الاضافة لما ذكرنا الشيء للشيء في الكماله على المسببة فانه  
 اذا انا في اي لازم الحكم للشيء فنكرر الحكم بذكره الى الشيء دون تكرره  
 على انه اي الحكم بهاتف اية الى الشيء لان حاصره به وجوده به دليل على انه  
 سببه ولا مع من بيان الامارات شرع في بيان ما نزع به احد الشين الذي  
 الله تعالى في امانه وحكم بسببه دون الاخر فقال في صدقة الفطر انا جعلنا  
 الراس سببها للفطر شرطا من وجود الاضافة الى اضافة الفطر الى الراس  
 ومع ان الشافعي لا يحمل الوقت سببا لان وصف الوقت الى اشياء لا  
 فاعلم انهم اقرروا ان هذا الوقت عتمة وجبت فمضى عليك وجه الراس  
 كونه سببا لان الاصل في وجوب العتمة هو الراس دون الوقت انه  
 الى الوقت دونه والوقت للشيء سبب لعل ذلك في الراس دونه الوقت وتكرره  
 اي وجوب الصدقة بذكر النطق المقاطع الراس لا يدل على سببه الوقت في  
 الحجب بسبب تكرر الراس فبعد يعلقان الراس لما صار سببا لوقت العتمة  
 لان الراس يتجدد ما تقدم بها جوده فكل ذلك بمقتضى تكرره وجوب الوقت

[illegible]



[illegible]

[illegible]

۱۰۰

وصلى عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمانية أشهر واثني عشر يوماً  
 وتاب عليه لا يخرج أباه فليكن في قلبه من الله تعالى ما يشاء  
 فان الدين لا يطلب باقائه لولا ان يترك مكان غيره من اهل البيت  
 فيكون له في الدنيا سنة زمان في وجب تركه الكوفة الا ما يقع في  
 تركه يخرج الا ما يقع في باب اهل البيت من الشهر وامر تركه  
 حرمه بوجه لو قد اساء الى ابي به فان حرمه يكون الا ان كان قد اساء الى اهل البيت  
 في سجد صلاة وغير ذلك استحب الخليفة الخافضة السنية وان صلى اهل البيت  
 غير اوقات ولا اوقات فلا ساقط لتركه السنة الشريعة ولا يأس بان يكون رجل  
 اخر لا كل واحد منها ذكر فلا يأس بان ياتي بغيره احد من هذه الاخرين  
 بالسنة الزائدة وحسب غيل عليه فذلك الامارة او ذلك الكفر من اجل  
 حكم الرجب فذكر في الاثر في القتل قبل الرضا ليعاد في الرضا والتميم وهو  
 اعلام الناس من حق الرضا في حياضه في كل شهر من الايام التي هي في  
 من القتل في السنة امر للبيعة وكل في الشريعة فوافق العباد في ما بين  
 والواجبات والسنة مشروعة ان لا ينسأ بان كانت في باب ما بين  
 حتى ان يمشي من القتل والمطالبة فلا يكون من الايام والحيات  
 وحكمه في القتل انما هو باب الرضا في كل سنة لانه عباد ولا ينبغي في كل  
 كانه من الزيادة في الحيات والمطالبة عليه ايم اهل البيت من السنة في  
 بالسر في القتل حتى لو اخذ القوي ولم يرض واجتهاد الفتنة قاله قتالي  
 فقللوا حكمه فقللوا لانه لان القتل الربوي حله في سنة الله لا يمشي  
 نوع فيه فقد نصب الله قتل اهل بيته وعملوا في قتاله في كل سنة  
 في القتل لا ينبغي في كل سنة من هذا حاشا فتم قتل السنة في كل سنة



على الكحل من غير اخذ كعده كان هذا القسم اعلى من جات الرضوان كالأرضية  
لكمال المزبة وهي كالمزجة صناعا وكافطار ابي الصبح لذكره عليه حيث رخص له  
الامطار لا يصفه في نفسه بوزن اصلا وحتى انه نعم فوفت الى بدل وهو الخطا  
في ان يزداد حتى نف وان لم يضر حتى قتل ورميهم مقيم كان ما جرد لان حقه منهم  
في الحرب لم يسطر فكان له بدل نفسه لا فائدة حقه ثم وكما لا فائدة ما لا يضر  
اذ اكر عليه رخص له ذلك فان حقه في النفس بوزن صواب حتى وحتى البزبوز  
مضى بالضمان ولو مبر حتى قتل كالمشهور وكما يتد على الاحرام لان حتى يجب  
الشع لا يسطر بالاكراه وكنت اولى المظلم بالاعتر حتى لو مبروات يكون سلبا  
لا اذ لو اكل رخص له في ذلك ويكون عليه الضمان لصاحبها لم يناف على نفسه  
بالخائف الا بالفرق والمفروض المكفاته رخص على تركه حتى لو قتل فقتل كان  
ما جرد وحكمه ليحكم هذا النوع من الحقيقة ان الاختيار العربية لا يضره  
فنه لا فائدة حتى الشرح وقما النوع الثاني من معنى الحقيقة وهو الذي هو دون القسم  
الاول في كونه رخصة فما يستباح اي يباح حاملة الباح بعقد عارض حتى لو  
المسبب لهم دون حكمه وهو المنة وتراخي حكمه اليه لا يضره من حيث قيام حبه  
كانت الرخصة الحقيقية من حيث تراخي حكمه كان دون ذلك فان كان الرخصة  
بطلان الزينة وشبهة الحرب والقيم جيتا اخرى من حيث يندون الحكم كالمسبب  
الحار والبع اتيه كقول الساجد اكره ان يظن ان ما غانه يستباح قيام الهيبة  
للصوم الحرام للفرار منهم والشهوة تراخي حكمه اي حكم الشبه وهو مبريد الصوم وحرمته  
لا يضره في جهتها الى ذلك الحرام احرز ولهذا لا يمان السبب من وجهه في جهتها  
في حق من جاز الحكم شرعا في جهتها مع الاداء منها في الحال ولما ياقبل اذ ان وجهه  
اخر لم يضره الا بالقدرة وكان الوجه ثانيا في جهتها الا انها لا بد ان يكون

كذلك

کتابت حضرت مولانا محمد رفیع الدین



[illegible]



سألنا الحكم فصر الصلوات في من السائر فانه رخصة اسقاط عندنا ومن الناس  
 رخصة زكية والبرية والادام على لغات يقتضي بها حكمه رضاها في الصدقة  
 في ذلك وقتها لله ينفي في الصدقة كعين حتى قلنا ان ظهر السائر ونحوه من ذلك  
 السبب في حقه لم يبق رجا الا لكثيره فكانت اركان الاخيرتان باطلا في حقه  
 التعليل بالقرين قصد الاجل والاداء التعليل قبل اكمال الفرض منعده للقرين في حقه  
 الى هذه الرخصة اسقاطا للقرين محصنا استدلالا بدليل يوجب الرخصة واستدلالا  
 بمناها الى الرخصة اما الدليل قاصدا روي عن عمر بن الخطاب انه قال انصر الصلوات في حق  
 ابنه وقد قال الله ان خفتهم فقال في جوابه هذه التات يا عبد الله الخبير اني  
 قوله صدقة تصدق الله عليكم فاقبلوا بقلوبكم فاقبلوا بقلوبكم فاقبلوا بقلوبكم فاقبلوا بقلوبكم  
 صدقة والصدقة لا تتم الا بقبول الصدقة عليه ولهذا قال لم قبلوا بقلوبهم  
 في حقه كان ومن فتركناه ما عه صدقة والصدقة بلا اجتنال الدين من كونه  
 اسقاطا محض وهو اختار انما يحمله من ربه كالتي تصدق الدين لغيره فقلنا ان  
 يخطئ الدين والقرين لا اتين برين لان الدين محتمل للثبوت من الدين من غير  
 الاخرى من وجه فلا يكون التصديق به اسقاطا محصنا في حقه فلا يثبت  
 على قولنا الشهادة في قوله عليه السلام صدقته اعلل بها واعتقد بها كائنا فقال  
 على الامام اي عداها واعتقد بها وهو خبر مدعيه لقوله صدق كالحق عن  
 النقصان فان في النقصان اذ قال لمن عليه النقصان وهو النقصان في حقه  
 النقصان من غير وجه لا يثبت به لان معناه في حقه لا يثبت به لان معناه في حقه لا يثبت به  
 على ان هذا التعليل في مسلمات العباد وما صدقته به فلا يثبت به لان معناه في حقه لا يثبت به  
 التعليل بمناها لاجل قبل التعليل لا يتم من غير وجه لا يثبت به لان معناه في حقه لا يثبت به  
 سألنا كان في اوجها على الامام فانه ثبوتك من قوله فاذ قال له

[illegible]

احد من علي الخبز حتى لا يجوز اقتداءه بصلي احدهما بصلي الاخرى وعند الغاية لا يثبت  
في الاقل عددا لان على الدورات المختلفة بين من المار بمسألة فهو ان يدعو او لا  
دون واحد لها علم السافر والنائم والعمى والمجنون من نادى الصلوة باعلى الاخرى في اختيار  
بين القليل والكثير لا يخفى على من سني الرقي وعلم هذا لولي على الجواب المذكور في العبد  
يخرج من حكم نولي من تذاير صوم سنة ان فعل كذا بان قال ان دخلت الصلاة في صوم  
سنة ففعل بان دخلها وهو مفسر فانه يتخير بين كفارة البعير وهو صوم ثلثة ايام  
وبين الرفاء بالنذر وصوم ستين في قول محدثه ودعاية من ابي حنيفة  
ايند رح اليه اني الى التخيير او الى القول به قبل مره ثلثة ايام وهو يتخير بين القليل  
والكثير لانها اى صوم السنة وصوم ثلثة ايام فان افقت بصوم مختلفان حكم  
اذا احدهما وهو صوم السنة فرب مفسر في خالية عن سني الزجر والفتنة وذلك ان  
صوم ثلثة ايام كفارة لما خلد من حلفت الوعد المذكور بالبعير وفيما من الوفاء وان  
صح التخيير طلب الا ان في حقه وهذا اذا كان الصلوة في اول لا يريد وقوعه كالمؤمن  
فيه فان يقع منه النقص عن الدخول وان كان التعلق في شرط يريد وقوعه متى فعل  
ان سني الله مريض فعلي كذا فلا يختار بل الواجب هو الوفاء بالصلوة والتخيير في سئلنا  
اي في سئلنا في صومها في التمس والاكال سواء كاهلت فالغاية في التخيير  
يفضل ما ذكرنا من التمس في حق السافر كالمدير المكسب من زعمه الا ان من  
لا ربي ومن العبد على الرب في جناية الدبر اذا سني فانه لا يسنى ان من سئلنا  
من الاخر من الدنيا لله في الدبر من غير جناية الا ان الله في المفسرة وفي حق الله  
في الاقل من جملات العبد ان سني حيث خلد الرب بين الدبر والنذر وان كانت قيمة  
العبد اقل واكثر من القدر ما علمنا قلنا لان الله والله في مختلفان صوم  
ان ان احدهما مال ولا خير فيه في مقام التخيير والله

في بيان اقسام السنة وهي ثلثة والثلثة النبي صلى الله عليه وسلم  
وسنة علي وائمة النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة ولهذا اختاروا لفظ السنة على بقية  
الصحف والمصنفين لانهما اختاروا ان يكونوا على سنة رسول الله عليه السلام اذ اياهما  
نزل النبي صلى الله عليه وسلم جامعة للارواح والناس والعام وسائر اقسام النبي  
بينهم صلواتها كانت هذه لاسم مع الاحكام وحجية السنة حيث بانها كانت  
مخبرنا على حقيقة النبي صلى الله عليه وسلم ويصدق كلامه فكانت السنة فمقتضى كتاب  
البيان ان اقسام الاحكام التي احكامها لا يستلزم هذا الباب لبيانها وانما  
هذا باب لبيان ما يخص به النبي من بيان كيفية الاتصال بالنبي صلى الله عليه وسلم  
ويجد احكامها هناك ان كانت ليس لها طريق واحد وهو التقدير وانما السنة  
فلهما عرضة مختلفة فهذا الباب لبيان تلك الطرق وما يفضل بها فقول السنة في  
جمل من سنة الرسول امة مختلفة الفيد وفي اصطلاح المحققين هو الذي ذكرنا ان  
فيه كل ما يخص النبي صلى الله عليه وسلم من الرسول عليه السلام فان ذكرنا الرتبة الواسطة بين الرتبة  
شأنه من ان يصار الى الرتبة قال ابو هريرة فهذا اسمي مقتضى ان ذكرنا ان  
واحد من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ان يفسد في كتب اصول الحديث والفتاوى والامرير من  
لهم رسالة الحجة فالرسالة عدم لاسناد وهو ان يقول ان في سنة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من غير ان يذكر لاسناد والاشارة ان يقول محمد بن خالد عن فلان  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي رتبة اقسام السانوسم الصحابي  
ارسله للقرن الثاني من الان والى ما ارسله القدر في كل يوم يدهم من ان  
وجهه دون وجهه بان اسند بقوله اسند هو ان اسند في الحديث في الحديث  
من الصحابي محمول على السماع مقبول بالانحياز حلالا فيهم على السلام بانهم اذ هو  
بذلك لا يصحح بالرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم من القرن الثاني والثالث فحجة عندنا

رحمه الله جلالة على امره وعله اي المرسل الامر على الحديث واستبان ان المرسل له  
 لا بناء بحيث استغني لقوة عن ذكره وهو اي المرسل في قوله المحدث عنده حق  
 يجعل عند التمهيد منها بالمرسل ففقد تمام دلالة امره عليه اي الحديث اليه من جهة  
 انه يخلو الذي ساجل هو عند ايجلي من سمعه عند ولحقه اقل حسن في ذلك  
 لكم هو في كلامه في حديثه لا غيره وفي ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من سبني او اكثر فمقرب منه فاعتقل عن ابراهيم وغيره ونعيم ما فسد عفا الله عن  
 ما غيره قبل السند ولا يظن به الكذب على المرسل عنه فذلك لا يظن به الكذب على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله من كذب علي بخدا فليتبسبب الله من كان ارفع  
 الكلام في الشكك العدول والموطأ عليه انه لما كان المرسل لقوي من المحدث كان  
 للغير الشهرة او لا واسطة بين الامة والاشهر فيلزم ان يخرج به الزيادة على الكتاب  
 قال في خلاص السلام انه مثل الشهرة ووقف السند الرشيد الا انه لا يجوز في المرسل على ما  
 انه تم انما اليه وفقد فقال من هذا الذي حكى من الترجمة ضرب اربع منزلة  
 بالاعتقاد والى فلم يجد الزيادة التي هي في معنى الشيخ بقوله لا يروى في الاثران على  
 الكلام بالحق وهو لا يجوز بطلان الخبر الشهرة فانه قوله ما يقع الحسن في كل  
 دونه هي الامور التي في البنية خروج المرسل والباء في الشك والى الله اعلم وفي الزيادة  
 انه امر صحيح كان في ذلك فقد اختلفت شايخا عنه لم يجدوا ذكر من المرسل قال  
 ابي يحيى يقول على كل عدل في كل عصر وفقد عيسى بن ابيان لا يجل الامر ايل من كان  
 من انه الذي عتدوا به على الناس العلم بعد فان لم يكونوا كذلك وكان على تيسر  
 في قوله من روى عنه اليه يروى على كل العلم وقال ابو بكر الرازي لا يجل امره اي المرسل  
 الشك الا اذا نشر بانه لا يروى الا عن هو عند فقد اختلفت في الشك في قوله  
 ابي جعفر الا من روى عنه كما رواه استناد من فقد اختلفت في معنى الاستناد

[illegible]

ثم يترجم من المزمع على الكذب وهم أي المزمع اننا قد اهل القرن الثاني  
 ومن بعدهم من القرن الثالث وما كان لهم ان يقولوا ان هذا هو المزمع  
 الاصل خبر الواحد خلا ينع صبره في قوله راجع الى خبر الواحد  
 كاذب اليه بعض الثاقبة قال ولولا ان اهل القرن الثاني وثالث قوم  
 ثقات لا يهملون بالكذب فلو كان لهم ان يقولوا انهم يصدقونهم  
 ما رفقوا بقدر صدقوا وتهدوا بصدقهم ان كان لهم ان يقولوا انهم يصدقونهم  
 التواتر حتى قال ابو بكر الجصاص ومن بعد الله اي التواتر احد في التواتر  
 المشهور فينبغي علم البين لكن بطريق لا يتبدل لا بد من الطريق وقال يحيى بن  
 ابان انه يوجب علم طائفة اهل يقين فيكون دون التواتر ووفى الاجل حتى يكون  
 التواتر على الكتاب التي هي منزلة النسخ وان لم يجز به النسخ مطلقا بفضل جاحده  
 ولا يكفى هذا قول يحيى واباعه ويقوم هناك جاحده يكفى عند الجصاص  
 اتباعه فيكون نزع الخلافات هذا هو رافق مطلقا ابو البراء جاحدا للاختلاف  
 راجع الى الاختلاف ونقص شمس الابنة علي ان جاحده لا يكفى اتفاقا اليه اشهر بين  
 الميزان وعلي هذا لا يظفر ان الاختلاف في الامكام وما يوجب ذلك يحيى بن ابان  
 الصريح من ذلك لا يظهر من شهادة السلف لانفسه كالتواتر صادجة لان  
 البين بل للعلم به لا يمكن هذا الوجه بمنزلة التواتر في المشهور بلا حجة كونه خبر  
 الواحد في الاصل كونه فيه شمس لكنها اندثرت بشهادة السلف فيكون دون التواتر  
 وفوق الاجل من الزيادة اي بالمشهور على كونه معلوم ثم وهو ان الزيادة وكذا  
 فلا يغير اعتبار الخبر اعني قول نسخ سني عننا خلا للثاقفي وود ذلك ما لا يترتب  
 من غير الزيادة التي هي نسخ سني عننا في النسخ النسخ النسخ النسخ النسخ  
 وذلك لان الزيادة بان من حيث انها تبين بمقتضى النسخ من حيث انها

اليقين

[illegible]



الحمد لله اذا ورد خبر الواحد حال كونه غير مخالف للكتاب والسنة الشرعية على  
رأس خبر الواحد مخالفا للكتاب لا يقبل ان لم يكن ثمة في الصحيح ولا في  
تأويل صحيح لان نص الكتاب على خبر واحد في هذا لا يجوز تخصيصه  
الكتاب به وكذا لا يجوز مخالفا في خلافه به في هذا الخبر الثاني وعاش  
الاميريين يجوز تخصيص العام من الكتاب به وبنت القاض بن مودين في  
الكتاب لكنهما غير صحيحين عندنا ولا من ذهب من اصحابنا الى  
كونها ظنين فالصح انهم لا يجوزون القارض بينهما وبين خبر الواحد لان  
في خبر الواحد وفي الاحتمال في العام مثلا واذا ابرزت مخالفتها بالخبر المشهور  
فخالفتها بالتقريب لا يوجب الاعتبار في حادثة نفي لقرله وقد انقسم بها اي مثلا  
الحادثة الاولى حتى لو كان وزيد فيها لا يعل به لان النبي صلى الله عليه وسلم  
فيما علم به البري لم ينص على مخالفة الاحاد بل نكثه اليهود وقد يصل به التوربا  
في اثنائه فادام يشهر علم انه سوا منسوخ وعند حلة الامر بين  
سنة وهو مدع الثاني واصل الحديث ولم يظفر من الصحابة من الاختلاف  
فيها اي في الحادثة وترك الحاجة به اي يجوز الواحد من الصحابة خبر الواحد  
ترك الحاجة فيه فافترقوا لاختلاف حتى لو تركها على جهة التقدير يكون خبر الواحد  
عند بعض المتقدمين وعالية التاخير من متقدم القديم من الامريين وهو الحق  
في السار وهو من زيد بن ثابت روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الطلاق اربعة  
وقد اختلفت الصحابة في هذا الثلاثة تكلموا به اربعة وكما الاستصحاب به فدل  
على انه ثابت او منسوخ او ارجح بان ايقاع الطلاق الى الرجال واسأله داود  
في حادثة قسم بها البري فلهي عن أبي هريرة روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
يجوزهم الله الرحمن الرحيم فالتاخير في استصحاب الحاجة لم يعل به ولا مثال مخالفة

باسم في عاروف اندعم في بيته ودين الطالب فانه مخالف للغير الشرع  
 روي انه عليه السلام السنة على الدوام واليمين على من انكرها ان الله  
 لا يرحمها فارجع اندعم الى الاصل لا يقتضيه الكتاب فانه مخالف لعموم قوله  
 لا يرحمها اي شرط القتل انما في خبر واحد بوجوب القتل ولا يوجب القتل  
 ولا الطهارة بل الظن هذا عندنا وذهب احمد واكثر اصحاب الحديث الى ان خبر  
 الواحد الصحيح بوجوب حكم القتل وفيه لا يوجب القتل في غير هذه الا ان شرط  
 ان يوجب القتل حال كونه ملصقا بشرط يراعى في الخبر فاما ان ملصقا بشرط اربعة  
 من وجوب الخبر وفي اي تلك الشروط اربعة الاسلام لان الكفر يوجب هذه الشروط  
 في الخبر لحدوث الكفر معهم في هذه الزمان الاسلام باوخال المسلمين فيه  
 والعدالة وفي التجار عن الخطوط لانه يوجب بها صدقة والعقل الكامل  
 والخبر كلامه من لفظه لا من المعنى وذلك لا يعتبر الا بالعقل والاضبط وهو ما اعطاه  
 كما هو مقتضى فهمه من ان مقتضى الثبات على امانا شرط ان الصدق في  
 يد من الضبط وان كان كذلك فلا يوجب العمل خبر الكمال لفقد الشرط الاول  
 وخبر الناس في الواقع الشرط الثاني وخبر الصبر لا يوجب العمل كمال وخبر  
 الحق لانه كالصبي وخبر الذي اشدت غلبته خلفه كان يرضى اي عدم  
 اليأس من الموت والظن بالحياة لانه لا يملك ان يرضى بغيره ولا يملك ان يرضى  
 بالموت كالفاسق فلا يكون خبره حجة في باب المحقق ما لم يظن به  
 واحسن من باب الفضيلة من الفاسق يرضى بشهادة الشيخ جازع عن ذلك  
 هذه منقول الالفة الظاهرة الا في الصدق لا يملك ان يرضى بغيره ولا يملك ان يرضى  
 بالموت من الالفة من الصلة والناجين وانما هي على سبيل من ان العدالة  
 فيكون بغيره على العلم وخبر الزمان في ذلك الذي يرضى بغيره من الذين يرضى بغيره

فان العدالة هناك غالبة  
 فما قبله وان لم يقبله صح

الكبر والرفيع الحسن عن أبي حنيفة انه انى المعتز مثل العدل فما فيه غيبا  
الماء وهذا ظاهر على ضرب ابي حنيفة فانه لم يزل يفتقر اليه لانه المستوفى  
اذ لم يطلع لهم الثوب عدلهم كما ذكره عم السلف عدلهم من غير  
وذكر ابيه كحلته في كتاب الاستحسان انه انى المعتز مثل الفاسق في حرج  
لان لا يرون انى المعتز له شرع جانب الصدق في الخير وما كان له الا في  
وجوده ظاهر ان قال المعتز ان لم تدخل الدابة اليوم حرم بعضي ابيهم فقال المعتز  
لا ادخل وقال الولي دخلت فدخل في قول الرب لان عدم الدخول شرط فلا يفي  
بشرط ظاهر القول العتيق وقال غيره في الفاسق والحال انه غير مستحق  
الماء انه انى السام يحكم السام رايه ابي يعجل السام رايد حاكبا فان وقع  
وفي قلبه اي السام ايمان كان في كبر رايه انه اي الحبر صادق في الخير  
يقيم السام ولا يشترط لان كبر الرب فيما ينبغي على الاحتياط بعين اليقين  
غير ان يظهر الماء فان اذاف فهو اسقط للنعم لا حثول كونه كاذبا فثبوت النعم  
التي هي حيث لا رافعة لهم وعند عدوها طي فلا رافعة ثم انهم اسقطوا لان  
الكبر رايه انه كاذب بغيره ولا يقيم لان طارة الماء شيق يقينا فلا حاجة  
الى نعم النعم العرفي في حثول كافر بالصبي والمعة اذا وقع في قلب السام حثولهم  
بحاجة الماء لا يحثول ولا يقيم ولا يبرهن ولا يبرهن ولا يبرهن  
فان لراف السام البار يقيم فورا تفضل لاوا استهان صدقهم باقوان يقيم  
لهم من رافعة وصلي لا يبرهن من رافعة في العالمات الخفية فتفك عن حق الامام الى  
المنهج الامام بعد الامام من رافعة الامام من حثول الماء كالحثول  
التي يوجد فيها المنصراش كانه يثبت في هذه القعدة والظلمة الشهاد لا حثول  
في الامام الامام فلا ان اطيع ان القلب يقرن لا تبين كونه غير الامام بعد

الواحد من هذه البراءة الأصلية يخرج الصدق بانضمام شاعله من البراءة  
 الشها من الصلوات من كل الانا الشاهدة والعاية والعدم شرط في الشها  
 في حله ما شقشق كون الخبر صحيحا فلا بالغا يمكن من شقذ القول  
 على الخبر كاشد له ولا يدعى الخبر عليه كالتعريض لولا بد على المتلقي على  
 الحافز ليس على الا انام وكذا الصبي والخمره عندها السليج لانه لا يدر  
 على انتمها انك على غير ما واحد زيا ابيض عاينة الزام من وجه كقول الزكيل  
 مائة الزام من حيث انه يطل على في المستقبل وليس بالزام من حيث ان  
 بصرف في حقه ينشر طبعه اجد شرط في الشها من الصدق الزوال عند  
 الذي منبذ به وما يشبهه لزام وعدده كالربا والثقل يات على الان في  
 القارة فغير خبر كخبر من عدله او لا بالغا كان ولا يسلم ان لا علم الصدق  
 الداعي الى سيطر سائر الشرايط حتى لما اخبره صبي او كان اوقاف من ان فلانا ماله  
 يكون على غير ما لا يدعى يتصل بالصدق بناء على خبره فان الانسان قلا جميع  
 الخشب السليج تلك الشرايط بعث على وكيله خبره الى غلامه خبره  
 الا ان يدعى المعارف ملك الصبيان والعبيد ذلك لا بد من انهم من ابا  
 للمعالمات الرئيسية فلا احترب تلك الشرايط لمطلات السليج لزمه من الحج  
 ما لا يجزى ولا يلجج السليج بل به لي بذلك كذا في خبر هذا القبر متبين  
 وجه كون الضممة لازمة هيما بان تلك خبر ابعث على عناية السليج العمل  
 بالاصل لكن قد علم من الصدق ان هناك فوج ضم تحكيم الذي اليه واعلم انه  
 ذكر في الاسلام في موضع من كتابه ان احبنا ان يقول في مثل ان كذا طهر يا  
 على انما الخبر وفي موضع آخر اشترط القوي وهو كذا في كلام الامام الرشي  
 فلهذا الضم في كتابه بالاحسان ولم يدعى في كلام الصغير يتصل بحزاي

المذكور كتابه لا يحسن تفسير هذا فينبغي ان يشترط ان يكون  
 يشترط رخصة ويجوز ان يكون في السلك والظاهر ان السلك لا يفتقر  
 ولان امتياز هذه الفرائض المذكورة ليس بغير الصدقة في الخير فكل الم  
 ان يكون لها اوقافها يتعلق به الزعم بخلاف الخبر فيها فمن فيه لا يترجم  
 لهما العبد والوكيل لا يجرها الاقدام على الصرف فترط لها اوقاف تلك الفرائض  
 يتعلق بها الزعم من امر الدين والدلالة دون ما لا يتصل به الزعم من المصلحة  
 وانما خبر بين الناس في حال الطعام وحسنه وطره في الدار ومجانته اذا تباين  
 الذي ولم ينسب في رتبته للحدث لا في ذلك اليه الزعم من خبره لا في رتبته  
 اليه من محض من مسئلة انه لا يستقيم عليه من جهة العبدولة البتة لا في  
 ان يفتن عليه الفاسق بل هو الشاع على ان رتبة المحقق وجب الزعم في يمين  
 ان خبر الفاسق المحض في حذر ان لا يقال انه لا يشترط هذا الشرط في  
 امر الدين لما يتصل به من الزعم ينبغي ان لا يقبل خبر الفاسق في لهجته  
 في حاشية الماروح في ان تايد باكر الذي لا بد من امر الدين لا لا يقبل  
 خبر الكافر واليه في حق الله المسمى وهو عطف على قوله للصنف ما اتفق  
 له الشبهة ان كان الزعم ان هذا الكذب في خبره وهذا عطف على قوله  
 وفي رواية اخرى خبر الكافر للصنف ولكن لا بد من خبره لا من  
 السلك بين الاخبار حيث يميزه الواضع في سائر خبره من اقسامها  
 اي ليس خبره من ما على الخبر اجماله في حق الله فكذلك الكافر واليه في الكفر  
 ليس باقل للشك في السلك واليه ليس باقل للشبهة اصله في خبره ولا في  
 خبره اليه الكافر في خبره في خبره اليه بالشرع فلو اعتبر خبره كالمخبرين في الخبر  
 واما الصبي فانه لم يميز خبره في خبره اليه بالشرع اجمالا ان هذا خبره

ان يقف عليه جميع الناس لا يجوز

هذا هو الصحيح مما يروى عن أبيه من قول خير الناس من جرد حرب الخرب ما أن فعل  
 بالكل من جرد الخرب لم يكن له ملك يعطاه الماء مثلاً لا الماء طهر في الأصل أي  
 في الحقيقة فكان كذا قلت أنا في غيب الفيق هذا بل اختبر من وجه  
 صحيح أن يميل دون من يميل إلى اليد ولا ضرورة في المصير إلا رواية في خبر الله  
 أصلاً في ميل خبر الناس فيها سراد قل صدقوا لأن في العدو خير  
 مقدم على الأهم وهو قوله كثر وقوله من الرواية بيان المفضل كثره وبهم أي  
 عنه عن غيره مما يميل إليه أي إلى خبر الناس بالخبر أي أحب إليهم من الخبر  
 صحيح الخبر هو ما لا يعلم ولا يقبل بل هو ما لا يحج في عدم اعتنا جيل  
 البينة في الجاهلية وأما صاحب الهوى وهو يلان النفس للشهوات من غير  
 الشغف فالذهب للفتنة لا يقبل رواية من اتقى الهوى اتقى الله وخلفه وعلم  
 الناس أنه لا يملك الهوى لأن الحاجة أي الحاجة إلى محبة الهوى مع أهل الحق  
 والدموع أي دعواتنا إلى الهوى الذي هو عليه سب حائل له على أن يكون  
 كذا في التوراة لا لا تراه فلا يؤمن على حديث كذا لا صلى الله عليه وسلم  
 على أن صاحب الهوى ما كان كالنحلة من الروافضية في شغف الجور علمهم  
 الكافر وروايته على غير شأنه الناس ولما روايته كذا في إطلاق  
 وقيل يفسر إذا كان عدلاً حقة ولم يكن داعياً إلى الجور لا يقبل إذا كان كذا  
 وهو هو في الشغف وذهب أهل البصرة والحديث وذهب النصف إلى قول شأنه الكا  
 در روايته فالنصف إلى عدم قبول شأنه الناس وروايته أي ولما ثبت أن خبر  
 الواحد حجة قلنا شيع في بيان شرايط تقدم خبر الواحد على الغياص فثبت  
 ما ثبت كونه حجة أنه كان الرافضين موقفاً بالفتنة لا تتقدم في الإجابة كالمكلفين  
 الرافضين واليهالة بسمه كذا شاء الله في الحرب بغير قيد

في البشارة من  
 كذا







بعداً للغيره وإيتاه

[illegible]

[illegible]

يحل به على غيره من غير ان يكون خفاء مثل هذا الحكم عليها بفعل على  
شغل بالضمين واختلف فيها انكره الربى عند الحديث ايا امره فثبت فيها الحديث  
رواه سلمه عن سرجي بن الربيع عن عروة عن عاتبة عن ربيعة بن كعب  
بن جهم بسند صحيح وهذا لا يشبهه غيره قبل ان يحدوا له فيمنعوا العقل به فيكون  
خلفا لحدود فان جده لا يكون قرفه الربى عند في روايته للربى جرحا في  
هذا الاختلاف بينها مع اختلافها في شاهد من شاهد القاضى بضميمة ان  
سجل بان القاضى يعني له على خصمه بكذا القاضى له بكذا فوقفه وان كان في  
الهيئة على ذلك يتقبل عند حد ولا يتقبل عند اليدين في رتبة الحديث  
ان القاضى لا يذكرها اليه القضية فقال ابو يوسف انه لا يقبل القاضى في رتبة الحديث  
عنده يقبل القاضى في رتبة الطعن واليمين بان قال هذا الحديث في رتبة الطعن  
او في رتبة اليمين في رتبة الطعن في رتبة اليمين اي كذا يوجب الطعن اليمين  
في رتبة الطعن ولا يوجب القولية اي بالحديث وهو عطف على قوله لا يوجب لان  
في الطعن من هذا الاستدلال مستقيم ما هو شق عليه ويحكم الطعن من استمر  
في الطعن ولا يبان ذلك الضيق والكد من اية الطعن في رتبة الطعن في رتبة  
في رتبة الطعن في رتبة الطعن في رتبة الطعن في رتبة الطعن في رتبة الطعن في رتبة  
وفي الاصطلاح تتلوا الجنتين للتي لم يبين على وجه لا يكون جميعا او من الجنتين  
في رتبة الطعن في رتبة الطعن في رتبة الطعن في رتبة الطعن في رتبة الطعن في رتبة  
في رتبة الطعن في رتبة الطعن في رتبة الطعن في رتبة الطعن في رتبة الطعن في رتبة  
في رتبة الطعن في رتبة الطعن في رتبة الطعن في رتبة الطعن في رتبة الطعن في رتبة

سنة

[illegible]

القياس على الابدلية الى اقرال العصابة ذرة فكانت سلكاً في الترتيب  
تقديم ذكر القياس تنبيهاً على هذا وعندنا في ما ذكره الساج الحصري ويمكن  
قوله على الترتيب شريطة بالقياس واقرال العصابة ويكون المعنى المصير الى القياس  
للمعنى الثابت في الجوانب ان يقدم الاقرب على الاضيق فمن اختار ان القياس اقرب  
وقال القصابي يصير الى القياس ومن اختار ان قول القصابي اقرب من القياس جعل  
قوله القصابي ويكون حمله على الترتيب في الجملة اشارة منه الى الترتيب في الترتيب  
القياس واقرال العصابة ان امكن اياها كمن الصغير على الوجه المذكور ان القاص  
نحو ثبوت بين القاصين فاطلنا اي الحنان فيما لا ينبغي كونهما معاً الا في  
صاحب المعبر لا يبعد ما اي بعد القاصين المتعارضين من جهة واحدة فيكون  
المرجح يجب ان لا يكون من جنس المتعارضين ولعلنا لو كان في جابت ايتو  
كذلك ان ايتان ايتا جابت حديث وفي جابت حديثان لا يترك الآية الواحدة  
ولا الحديث الواحد بالاتباع لا المحدثين بل يصدر من الكتاب الثلاثة ومن  
القياس الى القياس لا يخرج بكثرة الاول لعل بقوله ويرد عليه ان القاص يمكن من  
المرجح حجة لقوله فكيف يكون موافقاً للحديث لما رويته لرجحان ما يدرج  
من جهة اخرى ورجحان القاصين ورجحان السنة والقياس على السنة ولا وجه لنا  
على ان السنة منها احسن من اكتاب والقياس ما اخر من السنة فلفظ احسن  
من العمل بالآخر لاننا نأخذ السنة من الكتاب والقياس من غير السنة الا في الزيادة  
في الزمان فمما ان تقدم احسن من كتابه بما في الكتاب وبكل حاله بان لا  
يصير في قوله الساج للملاوي في قوله باقائه في الاقرب فيخرج حطاطاً انما هو  
لا يخلو وعندنا في المعبر الى الاول ما يبعد ما اولى المتعارضين بان لم يبعد ما  
دليل آخر يبق بعد اوجه القاصين للمعبر في قوله لا يبعد ما يبعد ما يبعد

[illegible]

صدق الله وعده من المارة لانه لو ثبت ان الله لم يخلق الخلق لكان  
 في عجزه العجز والاعذار ولو قلنا بزموا ما به لا يمكن قريبا الا ان الله لم يخلق  
 الا ما صلب به اعداء الناس من جرب الشرب فخلق الله الموتى من جرب الشرب  
 في الشرب وفيه واما انهم هم النصارى الذين انبسطوا اليهم بسيف الله المبين  
 بالحق انهم لم يخلقوا ليعلموا اي اهلنا بان الله انزل اليهم اليهم ليعلموا بان الله  
 الذي هو الله لم يخلق وانا اني ايدى الله لا يحج يضطر الى الموتى كذا قاله واما الله  
 وليس بعد القياس وليس في يضطر الى العمل باستطاب النماز وهو ليس في عمل  
 فلا بد من الشرب بعد ان الله انزل في الله واحد من جنس الخلق والاعذار  
 بل عمل المفضلين باليهما شاء بشربها في قلبه اي عمل باخذها في الحرب والاعذار  
 حجة مستها ان عمل به اي بالقياس او بالحجة باعتبار كونها حجة عن القياس  
 كقول المحدثين في الحق اني بالقياس لا يخلق الله اي ان القياس عمل به والله المفضل  
 المفضل في السراة في حق العمل وان لم يشر اليه في الحقيقة عن الله ثم قال في الحقيقة  
 احد الانبياء من جليلهم فكان اهل باحد ما اي بالحد الذي بينه وبين الله  
 في حق العمل وثابت البشارة بالنبوة والمسيح والحق عليه السلام عليه السلام  
 هذه الحجة في حق القياس من قبله اطلاق اولي سبيل العمل ليعلم خبره في حق  
 بطلان التبيين انهم انما بان احد ما وهو الشرب جهل ما هو حق حجة اعداء من  
 انهم لم يخلقوا من الله اي القياس فان قيل المصلحة كل واحد من النصارى من جليلهم  
 في العمل هو انهم لا يخلقوا من الله اي من جليلهم في حق العمل فان قيل  
 العمل في حق العمل لكن يكون الحق من الله في حق واحد في حق العمل فان قيل  
 والظاهر فلا بد من ان يخلق من جليلهم في حق العمل فان قيل  
 انهم لم يخلقوا من الله اي من جليلهم في حق العمل فان قيل

والفراسة نظر العجب في  
 في حق العمل

١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢



اصلها والعتق على هذا الوجه من الدليل الدال على ان يكون ثانياً لنفسه  
 السابق الثم هو العتق فاعتاده على الاصل والى الدال على الثاني امر العتق  
 شبه لا يثبت له الا العارض اعني العتق فاصحابنا من اتخذوا بالدليل الثاني  
 الحديث الثاني ورواه في رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي من يزوج وهو حلال  
 خارج عن احرامه وروى انه عليه السلام تزوجها اي سوتة وهو محرم  
 عالم الروايات على انه لم يكن في الحل الاصيل فكان في احرام امر الاصيل في الحل  
 الطاري امر اعراسنا فكون الدال على الاول اعني الحديث الثاني نافي لما دال  
 على الثاني اعني الحديث الاول متيقنا لا يقيد بالاصل بل بالمتعارفين  
 انهم تنزهما قبل ان يجرم وهو بالدينه فحصل اصحابنا من هذا العمل الثاني  
 وهو الحديث الثاني اولي تعلم ان عليهم مختلف وقاوا اي اصحابنا في متارفع  
 بالاجز من ان المشاهد مخرج والتقدير بان اسخرا آخر انه عدل ان يزوج لها  
 وهو اي والحال انه المحدث لانه ثبت امر اعراسنا اذ العدالة في الاصل انهم  
 عليهم في ذلك لم يكن يدس اصل جامع وهران التي لا بد من ثلثة اوجه لانه ان  
 يكون جنباً على دليل يزوج به فخرج شل الابان لان الدليل هو الشبهة لا ضرورة التي لا  
 يمنع التمايز منها لشأيرها فانه لا يكون كذلك وهذا ان لا يكون شيئاً  
 الدليل بان يكون شيئاً على الاستصحاب الذي هو ليس بدليل لا لتعارضها لعدم  
 شيئا وبها فانه لو بان شئنا ابنا وعلينا للدليل والا يستصاحب في وجه  
 من حلال الجوف بها شئنا فكل هذا انما هو قوله والاصل في ذلك  
 ان الذي ينبغي ان يكون من جنس ما يزوج بدليله بان يكون شيئاً على ذلك ان كان  
 بشئ حلاله اي يزوج بان يكون شيئاً على الدليل وان لا يكون كذلك ان كان  
 شيئاً على الاستصحاب لكن بان ان الذي اعتمد على دليل المرفوع كان في ذلك



استعملوا العدد في الترتيب في جميع بالذكورة والمؤنث في العدد دون الألفه قليل خبر  
 راجع على خبر العبد بن وجر الجبلين راجع على خبر الراغبين فصار خبر رجل واحد في خبر رجلين  
 واحد وكذا خبر خبر عبد الله في أي ما ذكر من الذكورة والمؤنث في العدد في العدد  
 كما خبرنا بالعدد يكون الآخر واستحق الصبر ما يدل على أنه من يسأل الألفا والأخبر  
 واحد بلفظان الماؤ اثنتان بخلافه مثلا يجب العمل بقول الاثنين والجمع  
 بها مثلا وحركة واحدة في الحقيقة مثلا بحقق القاض وعمل السبع بالبريد ولو كان  
 العبدان مقام عبد ولما كان مقام واحد بقول الواحد في سبيل الماؤ اثنتان في  
 الخبر راجع إلى أن هذا الذي ذكره هذه النسخ من هذا الخبر في سبيل الماؤ اثنتان  
 جرت بين الصالحين من بعدكم بأخبار الألفا واحد ولم يوافقوا لهم بالجمع وأما  
 هذا البعض ولو كان النسخ بذلك صحيحا لتقبلوا واعتبروه كما استعملوا بالجمع زيادة  
 النسخ في اثنتان وهذا ما لا يجوز ذكرها جلتها من الناس والعام ونحوها من الحكم  
 من الكتاب والسنة سواء كانت غير متواترة أو متواترة فحصل أن يخصص الخبرين  
 بشارف العام والناس ونحوهما باعتبار جريانها في الكتاب والسنة والألفا  
 فكونها وأخر ذكر البيان نظر إلى أن رتبة البيان متاخمة لرتبة البيان ومتعرجة  
 عليه المذهب على هذا الخبر من البيان وهذا مذهب البيان والبيان وهذا بيان  
 البيان يدل على جعل البيان في الألفا كالألفا من الحكم وعلى ما حصل به البيان  
 في سبيل سبيل الخبرين وهو العلم والنقل إلى العلم بالألفا من قبل هو ابتاع الفقه ونقل  
 الدليل وقيل السلم عن الدليل والألفا من الحكم وهو على خمسة أوجه لا بد أن يكون  
 بالخطوط أو غيره الثاني بيان ضروره والألفا ما ان يكون بيانها على الوجه الأول  
 كالألفا من الثاني بيان يدل والألفا ما ان يكون بلا تغيير لوجه الثاني بيان  
 كالألفا من الثالث بيان والخطوط الصفة والغاية والألفا ما ان يكون على وجه الثاني

في قوله خبر العبد بن وجر

فصل

في جميع الكلام

[illegible]

الكل ما يقع احتمال التخصيص كافي فلهذا فبعد الملاك كماله قد اورد المومنين  
الكل ما يقع التخصيص على احتمال التخصيص واللام بينهما خبر كماله فزمن التخصيص  
الكل ما يقع التخصيص مع بيان التخصيص موصلا او منفصلا بالاضافة لا زائدة  
الكل ما يقع التخصيص كماله موصلا او منفصلا وكذلك لو شربا ان التخصيص بيان التخصيص  
في التخصيص موصلا او منفصلا وفي التخصيص بيان ساعده خلفه مثل التخصيص  
الشأن كلفه البيان من التخصيص على التخصيص لم يزل في التخصيص الصلة فان الصلة كما  
عجلة فخرها بالاحتمال التخصيص ولا يجوز انما نحن هذا البيان عن وقت الحاجة الى  
الفصل الا عند مدح التخصيص بالاحتمال او ما نأخذ على التخصيص في التخصيص  
لما بيان التخصيص التخصيص واللام بينهما خبر كماله فزمن التخصيص  
على التخصيص واحتل في حيز التخصيص خصص التخصيص التخصيص التخصيص  
لما بيان التخصيص في حيز التخصيص وهذا الاختلاف بناء على التخصيص في التخصيص  
عندنا في التخصيص التخصيص وهذا التخصيص لا يقع التخصيص بل يصرح في التخصيص  
في التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص  
لا يقع التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص  
على التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص  
في التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص  
ان التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص  
للايضاح التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص  
وهو التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص  
اي تفسيرا للتخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص  
تفصيل التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص التخصيص

الاستثناء وهو المذكور بعد الواو اختصاراً وعند الترتيب شامل للفصلين من حيث هو  
مخرج من المقبول لا اختصاراً أي من الترخيم دخول بعض ما يشاؤه صدر الكلام  
في حكمه لا واختصاراً أيضاً أي كما اختصرت في تخصيص العام بقضايا اصطلاحية  
الاستثناء مع الكلام بحكمه بقدر المستثنى أي بالاولى شمل في الحكم وإن لم يكن  
وغيره ما يدلل على الاستثنى أي الاستثناء مع ما يفيد بغيره من الحكم المستثنى  
الذي وجد في ضمن الحكم المستثنى منه حتى كان التكليف لا يقع فكيف الحكم المستثنى  
منه فكما بالباقي بعده أي بعد الاستثناء ففي قوله على منزلة الاستثناء المستثنى منه  
مستثنى من المستثنى ثلثة وأما في صدر الكلام بعد المستثنى بعد ثلثة كلاماً لا يستغنى  
وتقدم الحكم في المستثنى لعدم الدلالة في كل الثاني من الاستثناءات ومع الحكم دون  
المعاصرة فان الاستثناء لا يبيح بغير حكمه ما صار الحكم المستثنى منه بمنزلة  
دليل الخصم فان العام لا يشمل الذي حصر منه ثم لم يترك دليله من كان  
معارضاً له فكذا الاستثناء فعنده في الاستثناء حكمان صالحان أحدهما  
حكم واحد كما اختصرت في التلخيص بالشرط على ما سأل فان التلخيص عند المحققين  
الكلام من أن يكون المعنى على ما يقع وقرع لما عني المعنى أو عدم الشرط فكذلك  
وعندهما جميع الكلام من أن يكون إيجاباً ومع منته الحكم في العمل أي إيجاباً  
الحكم بما فكذا الاستثناء فعندهما تقدير قوله فكذلك على أن المعنى لا يلزم  
حتى تسعاً أي يند حكم واحد صريحاً عنده لا ما يند فاعلم أن المعنى لا يلزم  
جلى إلى وجه حكمان معارضتان صريحاً وعلى هذا الوجه أن على الاستثناء دليله  
المعاصرة فعندهما استبعاد صدر الكلام في قوله لم لا يمتنع الطعام بالطعام الآخر  
بإيراد أي لا يمتنع بإيراداً عامياً في التلخيص وهو لا يند دخل تحت التلخيص  
والفصلين والتقدير وهو لا يند دخل تحت خلاص المحققين من المعنى بالحقائق من قوله

مقتضى عموم فروع الطعام المستوفى لجميع احواله لان الاستثناء عارضة في جميع فروع الطعام  
المستوفى لا يراه في الكليات خاصة كالاسماء والصفات والصفات في الكليات الخاصة  
مقتضى القول المذكور عارضا في الاحكام فمقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
هذا الاستثناء لا يقتضي جعل صدر الكلام على ما يحتاج الى التفتيش لتحقيق الاستثناء  
يمكن ان يجعل كلاما في عهد الاستثناء فيكون الصدر اي صدر الكلام هنا في  
الاحوال التي يحتاج الى التفتيش في كمال الاحاطة فكانه قيل لا يميز الطعام بالطعام  
في جميع الاحوال من الفاضل والمجازفة والمساواة والاحالة المساواة فذلك اي صدر  
الكلام لا يصح كونه عارضا في جميع الاحوال الا اذا كان في القدر وهو ما يدخل تحت  
الكيل لان يكون كمالا للقياس ولغيره كما قاله السابق فيثبت الصدر الكلام  
لم يتناول مع المقتضى بالحسنيين فلا يصح الاستدلال بهما للحدوث على حشره ومقتضى  
التفتيش ان الاستثناء اذا كان معارضا لما قبله ولم يكن ما قبله مرفوعا عليه كان  
كلاما تاما في اعادة مقتضى الواجب مقتضا فكان قوله علم جميع الطعام  
على ما في اعادة حريته مع كل طعام بطعام ثم ان الاستثناء عارضة في الطعام الكيل  
الجميع عارضا بد من اخرجه على وجه تعدي عن القيد الضرب فان اصل في  
الكلام عيب التعارض فثبت انه اما هو مضرورة فيقدر بغيرها وهو مع ما بان  
الاستثناء بحقها بالانعام الكيل ويجوز غيره داخل في صدر الكلام حتى يمكن حكم  
الصدر لما في اعادة مقتضى فانه لا يصح تقدير الاحوال اذ لو عدت الاحوال لكان  
قدر الضرورة لعدم استماله جميع المقتضى بالحسنيين وهو ان كتاب المضرورة في الطعام  
ما لا اجعل الاستثناء طعاما سارا والطعام المستثنى من الطعام التام بل هو  
الذي لا يدخل في المقتضى بالحسنيين في صدر الكلام ولا يخرج بالاستثناء في الامور  
عن الضرورة واما عيبنا في الاستثناء لما كان على غير في التفتيش في صدر الكلام

العلم هو ما عليه حتى كان لم يقع الكلام الا بالابا في حاله ان يستعمل الاستثناء مع صدر  
الكلام في حق الكلام الباقي او في رتبة واحدة منه ايا في وما كان الشئ ههنا من غير  
لا حول ولا قوة الا ان يكون الاستثنى منه كذلك اذ لا بد ان يجعل المستثنى عما بناه استثنى  
هو وصف خاص لا يوصف عام وهذا هو رعاية المناسبة لا لجلد الكلام كما يكره  
في قوله لا بعد الاستثناء فهو ان يبعد عنه الكلام من حيث الاستثنى والى ان الشئ  
معانها الصدور الكلام لم يكن رعاية المناسبة اذ استمر الكلام على مقتضى نظره فيكون  
رعاية معارضة وجعله تابعا له فيها وهذا انما لو كان قد حكم برأسه ان لو كان  
جمله موقوف على ما بعده ويكون هو ما بعده متبعا للحكم واحدا في خبره ان لم يرد تلك  
المناسبة لانه لا يرد مع مخالفة منطوقه اذ لا يستلزم نوع ورعاية المناسبة في الحق  
في بيان عين المستثنى من الاجزاء التي يجاب السواقي في التكيل فلا بد من كل شيء  
بالمناسبة تحت الذي اجمع اصحابنا انه قوله قد فليكن فيهم التي منه لا يخفى  
عابا انصفي الخمين عن الالف في الاخبار عن ثبت فيجزم في قوله قبل الطوفان  
سقط كان على الاستثناء بطريق المعارضة الى استعمال الاستثناء في الخبر  
فغيره عن طريق صدق الخبر والاستثناء ولا على عدم بقره فلازم الا كما في الخبر  
الا في عرفاته اثبات امر في الحال فان عارضا ما لا يمكن ان لا يتحقق واو كان  
على يد من القول بان المستثنى المتقدم في الآية فهو من المبدء ثابتة لا انت  
سقط عن اللزوم والندخل تحت الاسم فلا يثبت هذا الا في جمل الاستثناء لا  
منه فممن لحكمه اني العدة وهذا الالف بطريق المعارضة مع بقا حكم العدة وهو ثابت  
لان الالف هي بغير العلم تصح اما لادونها فلا بد من القول بان الاستثناء بان  
من ان كانت الالف والى على مدله ويكون الشئ المستثنى من كلامه بعدد ما في الجواب في  
تفسيره في بيانها وخبره ان مدله ثابت واجب الحكم في بعض بطريق المعارضة لطلوع



العام جواب ما كان من ان الاستثناء بمنزلة دليل القصر وهو مقتضى ان الاستثناء  
 من دليل القصر من خارج العام في بعض احواله من جهة كون شي اسمه في الاصل في الباقي بالكل  
 فليس القصر من غير ان لا ينضم بلغة العام بل فرض الحكم بقاء الصفة على الجملة لا  
 لا يطلق لاف على الجملة فيقيد الاستثناء لان اسم الالف لا يطلق على ما دون الالف  
 حقيقة وهو ظاهر ولا يجهل ان الاستثناء لا ينفك عنه وبين ما دون الالف والبرية وهي  
 لا يصلح معها لان من شرطه ان يكون الجزء مختصا بالكل ومعه ما دون الالف لا  
 يدل كما انه جزء له من لفظة الالف فلا يصح ان يفهم بالمعارضة فيها اختلاف دليل  
 القصر فانه لبقاء صفة يمكن القول بالمعارضة فيه ثم الاستثناء من ان متصل وهو لا  
 فلا ينفك فيها عنهم ان الاستثناء حقيقة في المتصل حين في المنقطع والراء مع الاستثناء  
 من الالف احراسا واما المنقطع الاستثناء حقيقة اصطلاحية في القيد بلا خلاف ولا  
 صاحب الترتيب فانه يجهل في المنقطع عنده على هذا بين قوله وهو اصل في الحقيقة  
 ان اسئال صيغ الاستثناء حقيقة فيه وتفسيره لحي الفصل ما ذكرنا في الاستثناء  
 فيكون تكليا بالباقي بدون قيد يتم اليان الاستثناء الحقيقي يكون محتملا  
 بالباقي في الاستثناء بان يكون من جنسه ويكون له خلافه قبله ومنفصل في  
 من جنسه وهو متصلا به من الاول اي المستثنى منه لان الصدر له من جنسه وله  
 من جنسه من جنسه فكذلك استثناءه عند اذ هو من جنسه الذي هو محتمل في الحقيقة  
 المنفصل كما استثناءه بجهل الخالف لما قبله ولا ينفك له بما قبله الا من جهة ان الاستثناء  
 على الترتيب عن النسبة المرفوعة منها ما ذكر لي واطلق الاستثناء عليه مجاز الحقيقة  
 والادان اسئال صيغ الاستثناء في المنقطع بطريق المجاز يقال انه ضم فانه من جنسه لا  
 رب العالمين استثناء منقطع يعني كونه محتملا ان يكون منفصلا ان قال جميع من جنسهم  
 بعد دل الارب العالمين ومنه على ان القوم كانوا عابدين لله سبحانه من جنسهم

في قولهم ما بيان الضرورة فهو من بيان يقع بالمرحوم أو الوضع  
 وهذا من غير السكت الذي هو مستعمل في السكت وخلافه كما في القسم الأول  
 الرابع على وجهين أحدهما أن يكون ثانيا للضرورة كقوله الكلام ثم لا يزال  
 الرابع المذكور في المتن والآخر أن يكون للضرورة مع الضرورة أو لا يكون  
 الثاني إما أن يكون في حكم المطلق أم لا فلا بد من بيان ذلك في كل حال  
 أو جعل الأول ثم ثلثه بأن يبين أن يكون مجرد السكت أو لا يجب بالضرورة  
 مع بيان أن هو الأول والأول إما أن يكون البيان بدلالة حال المعظم والضرورة  
 الكلام رات في هو الرابع والآخر هو الذي جعله في ثانياً وثالثاً على حدة  
 الضرورة وتدل عليه أو هو بيان الضرورة ما يبين المطلق أي في حكمه هو  
 ضرورة براهين ثلاثة من كلام وهو قوله ضرورة ثم في الإجماع الشركة  
 مع ذلك من حيث المبدأ إليها من غير بيان نصيب في أحدهم فخص الام  
 بالذات بقوله فلا بد لك من على أن لا يتحقق الباقي ضرورة فصار مخصص  
 في المثالين بياناً لنصيب الأب بصدور الكلام لا يخص السكت أو لو من نصيب  
 الأم من غير بيان الشركة لا يجرى نصيب الأب بالذات فصارت الآية بالسكت  
 بدلالة صدور الكلام كان قبل فلا بد لك ولا بد ما في وجه أي من بيان الضرورة  
 في بدلالة حال المعظم أي بدلالة من تنافي الكلام في المائدة كالتأويل  
 صاحب المائدة على سكون صاحب الشرح عند إيراد ما يند من قول ابن  
 القيم منقول بالسكت بدل على حقيقته أي حقيقته لا الممان إذا لم يفرق الرابع  
 للسكت على الخطوط كما كتبه بياناً لتكون ذلك إخراجاً عن الخطوط وقوله  
 جعل التكون خبر للسكت بيان يكون ما يند من الملة اعني دلالة يكون  
 الشرح ما أن لفظ السكت ويجعل أن أن أمثال هو السكت وقوله بدلالة

ان السكرت لصاحب الترخية لا البيان ولم يمد حال بدل في قوله وفي نسخة في  
 البيان بدل على البيان العنبر راجع الى السكرت المطبوع على فخر سكرت صاحب الترخية  
 الذي يتعلق به قوله في موضع الحاجة مثل سكرت الصباية ومن عن قس القصة البدل  
 في قوله الزود وهو من بطا امارة عند اعلى حلق بين او كاح على علق انما حوز فلهذا  
 لم تسحق مدعى ان مخرج حكم من اشترى جارية واسر له عام استخفت به فلهذا لم يرد  
 الولد والعش وكان شاكرا على ابيه واشتهر في الصباية هم ولم يرد احد ولم ينفرد  
 فيه النافع في ما قد بدت الولد ولواك واصبة لما حل الامور عند بدايت  
 ابيه الفقهية وطلب منه القضاء بالعلي عليه وانما ذلك من الولد كان مفعولا  
 ولم يكن له منفعة فلذا سكرت ابيه بان قيمته الجنية بانه قد ثبت في جميع الولا  
 نعم سكرت من قد يمتنع من ذلك عند اولى الصباية كان في حق وان الولد  
 كبير او متدني من يملك الصبرة فثبت غرضه مع الزود عن الناحية سكرت  
 الشفع عن طلب الشفعة هذا العلم به فانه جعل من الشفعة للزود من  
 الشفع في الترخية الى الصبرة فيه فاذم جعل سكرته اسقاط الشفعة فاما ان  
 منع الشفع عن الصوب الم منع وتصرف فيه ثم ينقض الشفع نصرة وعلى  
 كل تقدير يبرهن في سكرت الولد حين يرى عبده يسير وشية ويقا  
 كمن له في التجارة مع الزود عن الناس ومنه ما جرت له من مائة الف درهم  
 مثل قول علان لم يمد الخلف في هذا الاصل اما الخلاف في هذه المسئلة  
 فبين قبال ان كان على ما يورد هم او ما يورد فغير حنطة ان الخلف في حنطة  
 يورد هم وفقيه حنطة جعل الدرهم وفقيه حنطة بانه لا يمد من حنطة  
 الخلف قوله في بيان المائة لا اجاها وليد في له ودرهم نفسه لا لا عطف عليه  
 وقطاعه يقتضي التغاير كما اذا كان له مائة وثوب وقيل الاجزاء بها فان كان

في نسخة في قوله في موضع الحاجة مثل سكرت الصباية ومن عن قس القصة البدل في قوله الزود وهو من بطا امارة عند اعلى حلق بين او كاح على علق انما حوز فلهذا لم تسحق مدعى ان مخرج حكم من اشترى جارية واسر له عام استخفت به فلهذا لم يرد الولد والعش وكان شاكرا على ابيه واشتهر في الصباية هم ولم يرد احد ولم ينفرد فيه النافع في ما قد بدت الولد ولواك واصبة لما حل الامور عند بدايت ابيه الفقهية وطلب منه القضاء بالعلي عليه وانما ذلك من الولد كان مفعولا ولم يكن له منفعة فلذا سكرت ابيه بان قيمته الجنية بانه قد ثبت في جميع الولا نعم سكرت من قد يمتنع من ذلك عند اولى الصباية كان في حق وان الولد كبير او متدني من يملك الصبرة فثبت غرضه مع الزود عن الناحية سكرت الشفع عن طلب الشفعة هذا العلم به فانه جعل من الشفعة للزود من الشفع في الترخية الى الصبرة فيه فاذم جعل سكرته اسقاط الشفعة فاما ان منع الشفع عن الصوب الم منع وتصرف فيه ثم ينقض الشفع نصرة وعلى كل تقدير يبرهن في سكرت الولد حين يرى عبده يسير وشية ويقا كمن له في التجارة مع الزود عن الناس ومنه ما جرت له من مائة الف درهم مثل قول علان لم يمد الخلف في هذا الاصل اما الخلاف في هذه المسئلة فبين قبال ان كان على ما يورد هم او ما يورد فغير حنطة ان الخلف في حنطة يورد هم وفقيه حنطة جعل الدرهم وفقيه حنطة بانه لا يمد من حنطة الخلف قوله في بيان المائة لا اجاها وليد في له ودرهم نفسه لا لا عطف عليه وقطاعه يقتضي التغاير كما اذا كان له مائة وثوب وقيل الاجزاء بها فان كان

